

رَوَائِعُ الْمُتَوَرِّقِ بِدَلَالَةِ الْفَنُونِ

نَظْمٌ فِي الْفَرَائِضِ وَالْأُصُولِ وَالْقَوَاعِدِ وَالْمُصْطَلَحِ وَالنَّحْوِ

بِقَاسِمِ
الدُّكْتُورِ حَسَامِ الْمَطِيرِيِّ
كَلْبَةِ الشَّرْعِيَّةِ - مَدِينَةِ الْكُوفَةِ



١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على النبي الأمين وآله وأصحابه أجمعين.

وبعد:

فهذه (روائع المتون وبدايع الفنون)، وهي خمس منظومات علمية في خمسة فنون، وهي:

١ - العذب القراح في علم الاصطلاح: في نظم مصطلح علم الحديث.

٢ - السعي الحثيث إلى فقه المواريث: في نظم علم الفرائض.

٣ - الوصول إلى نظم الأصول: في نظم أصول الفقه.

٤ - الإبريز في نظم الوجيز: في نظم كتاب الوجيز للبرنوي في القواعد الفقهية.

٥ - رائعة الابتدا في نظم الأجرومية وقطر الندي: في علم النحو.

وقد طلب مني أخي الشيخ الفاضل والمحقق الكامل الأديب الأريب المؤرخ، محمد بن ناصر العجمي، أن أعهد إليه ليقوم بنشرها والعناية بها كرمًا وتفضلاً، وحرصاً منه على نشر كل ما يخدم العلوم الشرعية والعربية كعاداته.

فبادرت إلى تحقيق رغبته -مع رفضي قبل ذلك العروض التي عرضها عليّ بعض أصحاب المطابع لعدم تفرُّغي لمراجعتها وتصحيحها- ولم أستطع رفض طلب محمد الذي أحبيته منذ عرفته سنة ١٤٠٧ هـ في درس شيخنا العلامة الفقيه محمد بن سليمان الأشقر، وكان يشرح كتاب (نيل المآرب في شرح دليل الطالب) للتغلب، الذي أخرجه شيخنا الأشقر وحققه، وقد ظلت الأخوة بيني وبين الأخ محمد العجمي منذ تلك الأيام لا تزدد مع الأيام إلا رسوخاً، فكان كما قال الأول:

صديق لا يغيّره صباح
عن الخلق الجميل ولا مساءً



وقد أَلَحَّ عَلَيَّ أَنْ أَذْكَرَ فِي هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ قِصَّةَ كُلِّ نَظْمٍ مِنْ هَذِهِ الْمَنْظُومَاتِ، إِذْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ لِكُلِّ نَظْمٍ مِنْهَا مَنَاسِبَةً، وَلَمْ أَكُنْ أَرَى لِدَلِّكَ دَاعِيًا، غَيْرَ أَنَّهُ أَبَى عَلَيَّ إِلَّا أَنْ أَذْكَرَهَا لَشَغْفِهِ بِكُلِّ نَادِرَةٍ طَرِيفَةٍ، وَقِصَّةَ طَرِيفَةٍ، كَمَا هُوَ دَأْبُ أَهْلِ الْأَدَبِ وَالتَّارِيخِ وَمُحَمَّدٍ إِمَامٍ فِيهِمَا.

وَقَدْ كُنْتُ مِنْذُ صَغِيرِي شَغُوفًا بِحِفْظِ الشَّعْرِ وَالْعَنَاءِ بِهِ وَقَرَضُهُ وَحِفْظِ الْمَنْظُومَاتِ الْعِلْمِيَّةِ، حَتَّى حَفِظْتُ الْمَعْلَقَاتِ السَّبْعَ وَكَثِيرًا مِنَ الشَّعْرِ الْجَاهِلِيِّ وَالْإِسْلَامِيِّ، كَمَا حَفِظْتُ مَنْظُومَةَ الْإِمَامِ الصَّنْعَانِيِّ (بَغِيَّةَ الْأَمَلِ) فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ وَهِيَ نَحْوُ خَمْسِمِائَةِ بَيْتٍ، وَحَفِظْتُ نَحْوَ خَمْسِمِائَةِ بَيْتٍ مِنْ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ أَيْ قِسْمِ النُّحُو مِنْهَا، وَالرَّحْبِيَّةِ فِي الْفَرَاثِضِ، وَالْمَنْظُومَةَ الْبَيْقُونِيَّةَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَمَنْظُومَةَ السَّعْدِيِّ فِي الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَنْظُومَاتِ.

وَقَدْ أَدْرَكْتُ مَا فِي بَعْضِهَا مِنْ عَسْرِ عَلَى طُلَّابِ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْعَصْرِ، إِذْ لِكُلِّ عَصْرِ لُغَتُهُ وَأَسْلُوبُهُ، وَلَمْ تَعُدْ تِلْكَ الْمَنْظُومَاتُ عَلَى أَهْمِيَّتِهَا تَفِي بِالْغَرَضِ، إِذْ أَصْبَحَتْ الْحَاجَةُ شَدِيدَةً لِلْعَنَاءِ بِفَنِّ الْمَنْظُومَاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَالتَّأْلِيفِ فِيهِ بِأَسْلُوبٍ سَهْلٍ جَدِيدٍ عَصْرِيٍّ، مَعَ الْمَحَافَظَةِ عَلَى الْمَضْمُونِ الْعِلْمِيِّ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَدْعَى لِحِفْظِهَا وَالْعَنَاءِ بِهَا بَعْدَ عَزُوفِ طُلَّابِ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْعَصْرِ عَنْ حِفْظِ الْمَتُونِ وَالْمَنْظُومَاتِ الْعِلْمِيَّةِ الْقَدِيمَةِ.

وَقَدْ كُنْتُ أَرَى فِي بَعْضِ تِلْكَ الْمَنْظُومَاتِ خِلَافًا مِنْ جِهَةِ النِّظْمِ، حَيْثُ يَكْثُرُ فِيهَا الْحَشْوُ مِنْ أَجْلِ إِقَامَةِ الْبَيْتِ وَوِزْنِهِ كَمَا فِي الرَّحْبِيَّةِ، فَكَانَ يَقَعُ فِي نَفْسِي أَنْ لَوْ تَجَنَّبَ أَصْحَابُهَا مِثْلَ هَذِهِ الْعُيُوبِ لَجَاءَتْ أَجْمَلُ وَأَحْسَنُ وَأَكْمَلُ، حَتَّى أَتَذَكَّرَ قَوْلَ الْحَرِيرِيِّ فِي مِلْحَتِهِ:

وَإِنْ تَجَدَّ عَيْبًا فَسَدَ الْخِلَالُ فَجَلَّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا

وَقَدْ كَانَ أَوَّلُ نَظْمٍ نَظَّمْتُهُ (الْعَذْبُ الْقِرَاحُ) ثُمَّ (الْإِبْرِيْزُ) سَنَةَ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م بِطَلْبِ مَنْ أَحَدِ طُلَّابِي النُّجَبَاءِ، حَيْثُ رَغِبَ إِلَيَّ بِنَظْمِ عِلْمِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ بَعْدَ أَنْ قَرَأَ عَلَيَّ هَذَا الْفَنَّ، وَرَأَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِ نَظْمٌ وَسَطٌ أَخْصَرَ مِنْ أَلْفِيَةِ الْعِرَاقِيِّ وَالسِّيُوطِيِّ وَأَوْفَرَ مِنَ الْبَيْقُونِيَّةِ، يَحْوِي أَهَمَّ مَا يَحْتَاجُهُ طَالِبُ هَذَا الْعِلْمِ مِنْ مُصْطَلَحَاتِهِ وَقَوَاعِدِهِ لَكَانَ ذَلِكَ أَرْفَقَ بِطُلَّابِ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْعَصْرِ

وأوفق، فبادرت إلى تحقيق رغبته إذ أحسَّ هو بما كنت أشعر أنا به من قبل من ضرورة وضع منظومات علمية تناسب قدرات أهل هذا العصر وحاجاتهم وظروفهم.

وبعد مدة من وفاة شيخنا العلامة محمد بن سليمان الجراح رحمه الله، اقترحت على خاصة طلابه قراءة شيء من الفنون على أخيه الأكبر الشيخ الأديب المعمّر: إبراهيم بن سليمان الجراح، وكان حينها في عزلة لا يستطيع أحد من طلاب العلم معها الاستفادة من علمه والقراءة عليه.

فقال لي الأخ د/ وليد المنيس: إنَّ الشيخ لن يقبل ذلك، فقد حاولت معه من قبل فلم أفلح، فقلت: سأحتال عليه كما هي طريقة أهل الحديث! وأخبرت الشيخ وليد أنَّ لديّ منظومات سأأخذها وسيلةً للقراءة على الشيخ إبراهيم، فقال: لن يرضَ منك إلَّا أن تدفعها إليه ليقرأها وحده ثم يردّها عليك، فإن وُفِّقَت في إقناعه فسنقرؤها عليه معاً.

فأتيت الشيخ إبراهيم عصر الأربعاء ٢ ربيع الآخر سنة ١٤١٨ هـ في مسجده وكان بيده كتاب مقامات الحريري يقرأ فيه، فسلمت عليه فقلت له: يا شيخ إبراهيم، لديّ نظم في علم المصطلح أحبّ منك أن تأذن لي بقراءته عليك لتقوم أوده وتقيم عوجه. فقال: هات النظم وأنا أقرأه ثم أردّه إليك.

فقلت: لن يطيب خاطري يا شيخ إبراهيم حتى أقرأه أنا عليك لأستفيد من ملحوظاتك وعلمك، فما زلت به ألح بالطلب ويصرّ على الرفض حتى وافق ورضي بالقراءة عليه، فخشيت إن أنا أخرت الأمر حتى يحضر الأخ وليد المنيس القراءة أن يغيّر الشيخ رأيه ويرفض، فغنمت الفرصة وأخرجت المنظومة فأخذت أنشدّها بصوت عالٍ ليسمعها الشيخ، حتى خرج من المسجد بعض من كان فيه ممن كانوا يقرأون القرآن من شدة الإزعاج بعد أن رموني بأبصارهم رجاء أن أغضّ من صوتي ليكملوا وردهم، غير أنني تجاهلت نظراتهم رجاء أن يراعوا مثل هذا الظرف الطارئ، فأنا غريب والشيخ عسير والله عفوٌّ غفور!



وما زلت أترنم بها حتى طرب لها وأعجب بها واستحسنها، وأخذ يسأل عن معاني بعض أبياتها فأعيدها، وسأل معجباً: أهذا النظم لك؟ قلت: نعم، فدعا لي، ثم قرب أذان المغرب وقد بقي نصف المنظومة، فقلت له: سأتيك غداً من أجل إكمالها فوافق، فأتيته من الغد بعد العصر فكأنه كان ينتظرنني وشعرت أنه كان أكثر سروراً برؤيتي هذه المرة منه بالأمس، فأكملت عليه قراءتها وزدت في آخرها بيتاً فيه ذكر قراءتي لها عليه، فقال: لا داعي لهذا، فقلت له: هل قرأتها عليك أم لا؟ ففرضي وقد أدرك قصدي من القراءة عليه.

ثم قلت له بعد الفراغ من المصطلح: إن لدي نظماً آخر في القواعد الفقهية وأريد قراءته عليك؟ فقال: يا ولدي اللي (الذي) عندي عندك، ولا تحتاج أن تقرأ عليّ، وأخذ يثني على المنظومة، فلما رأى إصراري وافق فقرأتها عليه عصر السبت ٥ ربيع الآخر سنة ١٤١٨ هـ، فاستحسنها وأخذ يدعو لناظمها.

فلما التقيت بالأخ الفاضل د/ وليد المنيس بادرني بالسؤال عن الموضوع وأخبرني أنه كان يدعو لي طول الوقت -لما يعلمه من حال الشيخ وامتناعه عن التصدي للتدريس- فأخبرته بأني قرأت المنظومات على الشيخ، غير أنني خشيت أن يغيّر الشيخ رأيه إن أنا لم أبادر بقراءتها عليه، فضحك الأخ وليد وعجب لصنيعي.

وقد طلب مني بعد ذلك د/ وليد المنيس أثناء وجودي في إنجلترا لتحضير رسالة الدكتوراه أن أنظم دليل الطالب للشيخ مرعي الكرمي في فقه الحنابلة حين أجد فرصة سانحة لذلك في الغربية، وعزمت النية على تلبية رغبته؛ لما له من مكانة كبيرة في نفسي عبّرت عنها بقصيدي البائية في الشاء على نبل أخلاقه وكرم طباعه التي منها:

إلى الذي سادنا في العلم والأدب	وحاز فينا ذرا العلياء والرتب
إلى الصديق الذي ما زرته أبداً	إلا تهلل وجهها عادة العرب
تحية من صميم القلب صادقة	من غير ما رغب فيها ولا رهب

وهذه دررٌ - أهديك - فاخرةٌ
كأنها قطع الألماس في الذهبِ
إن الكريم طروب للثناء كما
تهتز غانية من نشوة الطربِ

فاجتهدت في تحقيق طلبه فلم تجد القريحة مني بشيء حتى غدا نقل جبل من مكانه أهون عليّ من نظم بيتين من دليل الطالب، وحتى صرت أميل إلى تصديق قول العرب: إنَّ للشعر شيطاناً، وإنَّ لكل شاعر رثيًّا من الجن إذا حضر هاج الشعر وإذا غاب هجع؟!

وقد صادف ونحن في مدينة برمنغهام - حيث الجالية الإسلامية هي الأكبر في أوروبا كلها، ويوجد فيها جالية كبيرة من الإخوة اليمنيين، ويعدّ مركزهم الإسلامي (أمانة معاذ الخيرية) من أكبر وأنشط المراكز هناك - أن زار المركز الشيخ الأديب الفقيه الفرضي علي بن سالم بن سعيد بن بكير - الحضرمي بلداً الشافعي مذهباً السنّي عقيدة - وأقيمت له محاضرات شرح فيها الرحبية في علم الفرائض.

وقد أخبرني إمام المركز الإسلامي الشيخ الأديب الخطيب الأخ الفاضل محمد الحبر - ابن شيخنا العلامة الأديب المفسّر يوسف الحبر نور الدائم - أنَّ الشيخ الحضرمي رآني في المسجد أول مرة حين قدومه قبل أن أتعرف إليه، فقال للأخ الحبر: قفا هذا الرجل قفا طالب علم!!

فدهش الأخ الحبر من فراسة الشيخ الحضرمي، فقال له: صدقت يا شيخ سالم، هذا الشيخ حاكم من أهل الكويت وهو يحضّر رسالة الدكتوراه في السنة النبوية وشبهات المستشرقين، فسلمت عليه وتعرّفت إليه وأصبحنا متلازمين طول المدة التي قضاها بيننا يحرص على زيارتي له، ويأنس بي لما يشعر به من الغربة وانشغال أهل البلد عنه في أعمالهم أكثر الوقت.

وفي يوم من الأيام وهو يشرح الرحبية وبين يديه جمع من أهل المسجد وطلّاب العلم، دخلت وصليت تحية المسجد - وكنت للتوّ قد فرغت من تسلم الرسالة إلى الجامعة للمناقشة ولم أنم منذ فترة طويلة - وجلست خلف الشيخ الحضرمي واتكأت على المنبر واسترخيت، فلم أشعر



إِلَّا وَالشَّيْخُ يَلْتَفِتُ إِلَيَّ وَيَقُولُ مَزْحًا: هَلْ نَوَجَّهَ السُّؤَالَ لِلشَّيْخِ حَاكِمٍ وَإِنْ كُنَّا لَا نَدْرِي مَا الَّذِي دَرَسَهُ الشَّيْخُ حَاكِمٌ فِي مَكَّةَ؟

فَقُلْتُ لَهُ وَقَدْ أَخَذْتَنِي الْحَمِيَّةُ وَالْأَنْفَةُ: وَجَّهَ سُؤَالَكَ لِلطَّلَّابِ أَمَامَكَ! فَضَحَكَ.

فَلَمَّا انْتَهَى الدَّرْسُ رَجَعْتُ إِلَى سَكْنِي - غُرْفَةٍ صَغِيرَةٍ مُسْتَأْجَرَةٍ عِنْدَ امْرَأَةٍ بَرِيطَانِيَّةٍ عَجُوزٍ وَلَمْ يَكُنْ مَعِيَ مِنْ كُتُبِي إِلَّا كُتُبُ اللُّغَةِ الْإِنْجَلِيزِيَّةِ - فَأَرَدْتُ الْخُلُودَ إِلَى الرَّاحَةِ وَالنَّوْمِ فَلَمْ أُسْتَطِعْ، فَقَدْ حَضَرَ شَيْطَانُ الشَّعْرِ عَلَى غَيْرِ مَوْعَدٍ، فَلَمْ أَنْمِ إِلَّا قَبِيلَ الْفَجْرِ بَعْدَ أَنْ نَظَّمْتُ نَحْوَ مِائَةِ بَيْتٍ فِي الْفَرَاثِضِ! ثُمَّ أَكْمَلْتُهَا مِنَ الْغَدِ عَشْرِينَ بَيْتًا، وَاتَّصَلْتُ ظَهْرًا بِالشَّيْخِ الْحَبَرِ وَقُلْتُ لَهُ: أَخْبِرْ الشَّيْخَ الْحَضْرَمِيَّ أَنِّي سَأَقْرَأُ عَلَيْهِ الْيَوْمَ نَظْمًا فِي الْفَرَاثِضِ، فَقَالَ الْحَبَرُ: أَيُّ نَظْمٍ تَعْنِي؟ فَقُلْتُ: أَنْتَظِرْ حَتَّى نَلْتَقِيَ.

فَأَخْبَرَ الْحَبَرُ الشَّيْخَ الْحَضْرَمِيَّ بِالْمَوْضُوعِ، فَقَالَ: لَعَلَّهُ يَرِيدُ قِرَاءَةَ الرَّحْبِيَّةِ؟ ثُمَّ جِئْتُهُ الْعَصْرَ فَضَحَكَ حِينَ رَأَى وَقَالَ: مَا عِنْدَكَ؟ قُلْتُ: سَأَقْرَأُ عَلَيْهِ الرَّحْبِيَّةَ وَمَنْظُومَةٌ أُخْرَى فِي الْفَرَاثِضِ، فَلَمَّا فَرَّغْتُ مِنَ الرَّحْبِيَّةِ وَشَرَعْتُ فِي قِرَاءَةِ مَنْظُومَتِي فِي الْفَرَاثِضِ بَدَأَ عَلَيْهِ مِنْ عَوَارِضِ الْعَجَبِ وَالدَّهْشَةِ وَالْإِعْجَابِ مَا لَا يُوصَفُ، فَلَمَّا بَلَغْتَ قَوْلِي:

نَظَّمْتُهَا وَلَيْسَ ثَمَّ دَفْتَرُ	بِجَانِبِي وَلَيْسَ ثَمَّ مَصْدَرُ
وَإِنَّمَا التَّوْفِيقُ وَالْإِلَهَامُ	وَالْحَفْظُ وَالْإِتْقَانُ وَالْإِلْمَامُ
وَالْأَخْذُ مِنْ فَمِ الشُّيُوخِ دَهْرًا	حَتَّى اسْتَقَامَ نَظْمُهَا لِي ظَهْرًا
فَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهُ الْمَلِكُ وَمَا	فِي الْأَرْضِ مَالِكٌ سِوَاهُ وَالسَّمَاءِ
فَالْمَلِكُ الْقَيُّومُ ذَاكَ اللَّهُ	وَلَيْسَ ثَمَّ وَارِثٌ سِوَاهُ
وَإِنَّمَا الْإِنْسَانُ إِمَّا حَارِثُ	فِي الْمَالِ أَوْ عَلَى الْمَجَازِ وَارِثُ

طَرِبَ طَرِبًا شَدِيدًا وَقَالَ: هَذِهِ وَاللَّهِ بَرَاعَةٌ الْاسْتِهْلَالِ وَحَسَنُ التَّخْلُصِ! فَلَمَّا بَلَغْتَ قَوْلِي:

تَمَّتْ فَإِنْ أَجَازَهَا الْيَمَانِي	الْحَضْرَمِيَّ الْعَالَمُ الرِّبَانِي
---------------------------------------	---------------------------------------

أجزتها من بعده وإلاّ نظمت نظمًا ثانيًا مجلًا

قال بأعلى صوته في المسجد: أجزتها أجزتها أجزتها، وعليّ شرحها، وسماها: (السعي الحثيث إلى فقه المواريث)، واستحسنها جدًّا حتى فضّلها على غيرها مما نظم في هذا الفن، وأخذ منها نسخة فقرأها في درسه، ووعد بشرحها وإرسال الشرح إليّ كي أطبعه، غير أنني لم أره بعد تلك الزيارة، وقد ذكر أنّ أحد شيوخ شيوخه في حضرموت حدث له قصة نحو هذه، فقد كان في درس في علم الفرائض فأخذته سنة فراه الشيخ فوجّه إليه السؤال فانتبه الطالب من غفوته فقال: هل تريدون الجواب نثرًا أم شعرًا، فما أتى الغد إلاّ وقد جاء بالجواب شعرًا فيما سُئِلَ عنه بالأمس نثرًا؟! لا تكن محتقرًا شأن امرئ ربما كان من الشأن شؤون!

وقد يسّر الله لي بعد ذلك إكمالها وضم كل الأبواب التي لم تكن في الأصل إليها حتى لا يحتاج طالب هذا الفن إلى غيرها، وما زلت أعجب كيف جادت القريحة بها، ولو أردت اليوم إضافة بيت واحد عليها ما استطعت إلاّ بشق النفس، وإنما يعرف حقيقة ما أقول من عالج الشعر وقرضه. ثمّ لما يسّر الله لي الرجوع من إنجلترا شرعت في نظم الدليل وقطعت فيه شوطًا، غير أنه عرضت لي عوارض حالت بيني وبين إتمامه ويسّر الله أثناءها نظم (الوصول إلى نظم الأصول) في أواخر سنة ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، ثم طلب مني بعض الإخوة النجباء وأهل العلم الفضلاء نظم النحو نظمًا وسطًا لكون ألفية ابن مالك طويلة، وفيها ما لا يحتاج إليه خاصة الخاصة فضلًا عن العامة، ونظم العمريطي للأجرومية لا يفي بحاجة طالب العلم، فرأيتُ الجمع بين الأجرومية وقطر الندى في نظم وسط، فيسّر الله (رائعة الابتداء في نظم الأجرومية وقطر الندى) في أربعمئة وخمسين بيتًا أرجو أن تكون وافية كافية لغير المتخصصين في العربية.

وفي يوم الفراغ منها وقبل أن أختتمها اتصل بي الأخ الفاضل د / عصام الغريب بعد طول عهد فقال لي: رأيت البارحة رؤيا تخصّك أحببت أن أقصّها عليك! فقلت: رؤيا خير إن شاء الله.



قال: رأيت العلامة محمود شaker - رحمه الله - في المنام وهو يهديك كتاباً مخطوطاً بخط فارسي جميل وقال: هذا لك، حتى أننا غبطناك على الهدية.

فلما فرغ من قصّ رؤياه قلت له: لا أدري تعبيرها شيئاً، غير أنك اتصلت بي وأنا الآن على وشك الفراغ من منظومة في النحو..

وبنظم (رائعة الابتدا) خامسة المنظومات العلمية، اكتملت هذه الألفية، إذ بلغ مجموع أبياتها كلها ألف بيت تقريباً، فمن حفظها وأتقنها لم يحتج إلى غيرها من منظومات المتون في هذه الفنون.

هذا وأسأل الله عزّ وجلّ أن يجزي أخي الشيخ محمداً عني خير الجزاء، فلولاه لظلت هذه المنظومات حبيسة عالم المخطوطات، كما أسأله سبحانه أن ييسّر لي شرحها، وأن ينفع بها، وأن ييسّر إكمال نظم دليل الطالب.

وقد أجزت أهل العصر كافة رواية هذه المنظومات عني، وأجزت أهل العلم خاصة إصلاح ما يرونه خطأ مطبعياً أو خطأ علمياً، فالعلم رحم بين أهله.

وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمّد ومَن والاه، واهتدى بهداه واتّبع خطاه، ما برق في سمائها البرق، وغرّدت على أغصانها الورق.

الكويت

صباح يوم الجمعة

١٧ ذو القعدة ١٤٢٤ هـ

الموافق ٩ / ١ / ٢٠٠٤ م

السعي الحثيث
إلى فقه المواريث

السعي الحثيث إلى فقه المواريث

المقدمة

الحمدُ لله على التوفيق	لننظم في العلم مع التحقيق
فهذه منظومة عزيزة	نظمتها في مدةٍ وجيزة
في ليلةٍ لما سألني الفاضلُ	في فنِّها وظنَّ أني جاهلُ
وظن أن الصمتَ كان عجزاً	حتى أتى الجواب مني رجزاً
وما درى الشيخُ اليماني أني	حزتُ من الفنون كلَّ فنٍّ
وهذه أولُ نظمٍ ينظمُ	في بابها في الغرب فيما أعلمُ
أودعتها الأصولَ والفوائدُ	في فنِّها لا الحشوَ والزوائدُ
حتى غدت كالدرة المصونة	حاويةً في نظمها فنونه
نظمتها وليس ثمَّ دفترُ	بجانبي وليس ثمَّ مصدرُ
وإنما التوفيقُ والإلهامُ	والحفظُ والإتقانُ والإلمامُ
والأخذُ من فم الشيوخِ دهرًا	حتى استقامَ نظمُها لي ظَهَرًا
فالحمدُ لله له الملكُ وما	في الأرض مالِكٌ سواهُ والسما
فالمَلِكُ القيُّومُ ذاك اللهُ	وليس ثمَّ وارثٌ سواهُ
وإنما الإنسانُ إما حارثُ	في المال أو على المجاز وارثُ

أسباب الميراث وشروطه وموانعه

هذا وللميراث لا بد سببٌ	إما نكاحٌ أو ولأءٌ أو نسبٌ
وشروطه أن تثبت الحياةُ	لوارثٍ وتثبت الوفاةُ
لمالكٍ يُرادُ قسَمُ ماله	وواجبٌ تحقق من حاله
ومانع الميراث في التدوين	قتلٌ ورقٌ واختلافُ الدين

أقسام الورثة

فالوارثون حظٌّ بعضٍ فرضٌ	محددًا مقدارُهُ وبعضٌ
يأخذُ ما بقي له تعصبا	غيرَ مقدارٍ له نصيبا

الوارثون من الرجال

ووارثُ الذكور إما سبعةٌ	في العدِّ إن شئت وإما تسعةٌ
بحسبِ الإجمالِ والتفصيلِ	وهذا ذكرهم على التسهيلِ
أبٌ وعمٌّ وابنٌ وابنُ العمِّ	والزوجُ والأخُ ولو من أمٍّ
وابنُ الأخِ المُدلي إليه بالأبِ	والمُعْتقُ المولى الذي لم يُحجَبِ
أو قلُّ أبٌ ثم أبوه لو علا	وابنٌ وابنُ الابنِ مهما نزلا
ثم أخٌ شقيقٌ أو أخٌ لأبٍ	كذا لأمٍّ وابنُ إخوةِ النسبِ
وعمُّ العمِّ أيضًا مثلُ العمِّ	وكابنِ عمٍّ ابنُ ابنِ العمِّ
ما داموا يُدلون إليه بالنسبِ	ويحجَبُ الأبعدُ أدناهم سببٌ
فيحجَبُ العمُّ هنا ابنُ العمِّ	وابنُ أخٍ أولى به من عمٍّ

الوارثات من النساء

وهذا حصْرُ أَسْمَاءِ الْإِنَاثِ مَمَّنْ لَهُنَّ فَرَضٌ مِنَ الْمِيرَاثِ
الْأُمُّ وَالْبِنْتُ كَذَاكَ الْجَدَّةُ وَالْأَخْتُ وَالزَّوْجُ وَلَوْ فِي الْعِدَّةِ
وَبِنْتُ الْإِبْنِ لَوْ دَنَتْ كَالْبِنْتِ وَالْأَخْتُ مِنْ أَبٍ فَقَطْ كَالْأَخْتِ
وَالْأَخْتُ مِنْ أُمٍّ لَهَا فَرَضٌ كَمَا يَأْتِيكَ تَفْصِيلاً لَمَّا تَقَدَّمَا

أَصْحَابُ الْفُرُوضِ وَالتَّعْصِيبِ

وَكُلُّهُنَّ وَارِثٌ بِالْفَرَضِ وَالزَّوْجُ وَالْأُخُّ مِنْ أُمٍّ يُفْضِي
وَالْجَدُّ وَالْأَبُّ فِي حَالَتَيْنِ وَحَظُّهُمَا فِيمَا عَدَاهُمَا تَيْنِ
كَسَائِرِ الذَّكَوْرِ بِالتَّعْصِيبِ فَمَا لَهُمَا فِي الْفَرَضِ مِنْ نَصِيبِ
كَذَاكَ الْبِنْتُ تَارَةً وَالْبِنْتُ لِابْنٍ بِلَا جَمْعٍ كَذَاكَ الْأَخْتُ
وَالْعَصَبَاتُ هَهْنَا بِالنَّفْسِ وَالْغَيْرُ أَوْ مَعَ غَيْرِهِمَا فِي الدَّرَسِ
فَالنَّفْسُ سِتَّةٌ وَهِيَ بِنَوَّةٌ أَبَوَّةٌ جَدُّوَّةٌ أَخَوَّةٌ
أَبْنَاؤُهُمْ عَمَمُوَّةٌ بَنُوهُمْ عَلَى التَّرْتِيبِ هَذَا قَدِّمُوهُمْ
وَجِهَةٌ قَدِّمَ كَمَا الْبِنَوَّةُ وَالْقَرَبَ إِنْ تَسَاوَوْا ثَمَّ الْقَوَّةُ
فَقَدِّمِ الشَّقِيقَ مِنْ أَبٍ وَأُمٍّ أَخًا يَكُونُ أَوْ عَمًّا أَوْ ابْنَ عَمٍّ
وَعَاصِبٌ بِالْغَيْرِ ذَاكَ الْبِنْتُ بَابِنٍ فَنَازِلًا كَذَاكَ الْأَخْتُ
شَقِيقَةٌ بِمِثْلِهَا أَوْ مِنْ أَبٍ بِمِثْلِهَا مِنَ الرِّجَالِ الْعُصْبِ
فَالْإِبْنُ وَالْأُخُّ الشَّقِيقُ أَوْ لِأَبٍ قَدْ عَصَّبُوا الْمَمَائِلَاتِ بِالنَّسَبِ
كَذَا ابْنُ ابْنٍ مِثْلُهُمْ وَإِنْ نَزَلَ مَعَ أَخْتِهِ وَبِنْتِ عَمٍّ فِي الْعَمَلِ
لَا الْعَمُّ وَابْنُهُ هُنَا مَعَ عَدْلِهِمْ مِنْهُنَّ وَابْنُ إِخْوَةٍ مَعَ مِثْلِهِمْ
عَمَّاتٌ أَوْ بَنَاتُ إِخْوَةٍ وَعَمٌّ إِذْ أَنَّهُنَّ فِي بَابِ أَوْلَى الرَّحْمِ

وعاصِبٌ مع غيره الأختانِ يَعَصِبُهُنَّ ههنا البنتانِ
أي بنتٌ ميّتٍ أو بنتُ الابنِ وليس غيرُهُنَّ فيه يُعْنِي

من لا يُحجب من الورثة

وكلُّ مَنْ يُدلي له مباشرة فليس في نصيبه مخاطرة
فالابنُ والبنتُ وأُمُّ وأبُ نصيبهم في الورث ليس يُحجبُ
والزوجُ والزوجةُ يأخذانِ فرضهما وليس يُحجبانِ
وكلُّ مَنْ أدلى له برابطة فساقطٌ عند وجود الواسطة
إلا أخاً لأمٍّ ذاك فرضُهُ حتى مع الأمِّ وهذا حظُّه
كذاك أمُّ الأبِ قد أدلت به فاستثناها في حكمها من بابه

ميراث ذوي الأرحام

فإن يمت وليس نَمَّ وارثُ ذو فرضٍ أو تعصيبٍ حلٌّ ثالثُ
ولو مع الزوج ذوو الأرحامِ محلٌّ مُدلى فيه في السهامِ
فالخالُ والخالةُ مثلُ الأمِّ وعمّةٌ كالأبِ لا كالعمِّ
كذاك وَلَدُ البنتِ مثلُ البنتِ واجعلْ أولادَ الأختِ مثلَ الأختِ
وولَدُ إخوةِ لأمٍّ مثلُهُم ومثلُ إخوةِ هنا بناتُهُم
كذا بناتُ العمِّ مثلُ العمِّ وولَدُ بنتِ ابنٍ كمثالُ الأمِّ
لا فرقَ فالذكورُ كالإناثِ في حظهم هنا من الميراثِ
وأنزلِ العمِّ لأمٍّ كالأبِ إن لم يكن من دونه من حاجِبِ
كذا جدُّ ساقطٌ وجدّه كمثال من أدلوا بهم في العِدّه

أقسام الفروض

هذا وأقسامُ الفروضِ ستة
 الثُّمْنُ والرُّبْعُ وَثَمَّ النِّصْفُ
 وليس يأتِيكَ مع الرُّبْعِ أبَدُ
 ولا يكون أبَدًا ربعانِ
 ولا ثلثانِ قَطُّ مع ثلثينِ
 ويأتي في مسألةٍ نصفانِ
 فليس ثَمَّ غيرها أَلْبَتَّةُ
 والسُّدُسُ والثُّلُثُ وَثَمَّ الضَّعْفُ
 ثُمَّنْ ولا الثُّلُثُ مع الثمنِ وَرَدُ
 وليس في مسألةٍ ثُمْنانِ
 ولا يكونُ الثُّلُثُ مَرَّتَيْنِ
 ويأتي أحيانًا هنا السُّدُسَانِ

فرض النصف والربع والثلث

فالنصفُ للزوجِ كما للبتِ
 والرُّبْعُ فرضُ الزوجِ تارةً كَمَا
 سواها في الثمنِ وفي الربعِ هُمَا
 والنصفُ فرضُ الزوجِ هذا إِلَّا
 فالرُّبْعُ فرضُ الزوجِ حينها كَمَا
 فالرُّبْعُ للزوجةِ إِلَّا إنْ يَكُنْ
 وإن تعددت هنا الزوجاتُ
 والنصفُ فرضُ البنتِ وحدها كذا
 ما انفردت وليس ثَمَّ عاصِبُ
 ويَحْجِبُ الأبناءُ بنتَ الابنِ
 كذا الأخُ الشقيقُ معَ أختِ لأبٍ
 ويَحْجِبُ الأختُ ذكورُ الأصلِ
 لكن لها حظٌّ معَ الإناثِ
 وبنتُ الابنِ وحدهنَّ والأختِ
 للزوجةِ الرُّبْعُ أو الثمنُ وَمَا
 من دون كلِّ وارثٍ سواهما
 إن كان فرعٌ وارثٌ فكَالًا
 لزوجَةٍ إن مات ذا نصفهما
 فرعٌ للزوجةِ حينها الثمنُ
 فكلُّهُنَّ فيه مُشْرَكَاتُ
 لَكُ حُكْمُ بنتِ الابنِ والأختِ إذا
 مماثلٌ وليس ثَمَّ حاجِبُ
 والأختُ والأخُ هنا لا يُغني
 يَحْجِبُها عنه لقوةِ السببِ
 ومثلُهُم أَيْضًا ذكورُ الفصلِ
 بفرضٍ أو تعصيبٍ في الميراثِ

وعاصِبٌ بالنفس كالذكورِ	وعاصِبٌ بالغير في المِسطورِ
الْبَنْتُ مَعَ ابْنٍ كَذَاكَ الْبَنْتُ	لَا بِنَ مَعَ ابْنٍ ابْنٍ ثُمَّ الْأَخْتُ
مَعَ ذَكَرٍ مِمَّا ثَلِ فِي الْوَصْفِ	وَالْقَرَبِ وَهُوَ فَائِزٌ بِالضَّعْفِ
وعاصِبٌ مَعَ غَيْرِهِ كَالْأَخْتِ	شَقِيقَةً أَوْ مِنْ أَبٍ مَعَ بِنْتِ

فرض الثلثين والثلث والسدس

والثُلُثَانِ فَرَضٌ لِلْبَنَاتِ	وَلِبَنَاتِ الْإِبْنِ نَازِلَاتِ
وَالْأَخَوَاتِ الشَّقِيقَاتِ مِثْلُهُنَّ	أَوْ لِأَبٍ فَالْثُلُثَانِ فَرَضُهُنَّ
وَلَيْسَ ثَمَّ حَاجِبٌ وَمَا لَهُنَّ	مِنْ عَاصِبٍ فَالْثُلُثَانِ بَيْنَهُنَّ
وَالثُلُثُ فَرَضٌ ثَابِتٌ الدَّلَالَةُ	لِإِخْوَةٍ فِي الْأُمِّ فِي الْكَلَالَةِ
لَا فَرْقَ بَيْنَ ذَكَرٍ وَأُنْثَى	بَلْ أَعْطَاهُمْ عَلَى السَّوَاءِ الثُّلَاثَا
مَا لَمْ تَجِدْ هُنَاكَ فَرْعًا مُطْلَقًا	وَلَا مِنْ الذُّكُورِ أَصْلًا مُعْرِقًا
وَقِيلَ إِنْ يُحْجَبُ هُنَاكَ إِخْوَةٌ	مِنْ أَبَوَيْهِ فَاقْسِمَنَّ بِالْأَسْوَةِ
إِنْ كَانَ زَوْجٌ مَعَهُمْ وَأُمٌّ	الْثُلُثَ بَيْنَهُمْ هُنَا يَعْصِمُ
هَذَا وَفَرَضُ الْأُمِّ تَارَةً ثُلُثٌ	مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَوْلُودٌ يَرِثُ
أَوْ إِخْوَةٌ فَفَرَضُهَا السُّدُسُ فَقَطْ	وَإِنْ تَكُنْ غُرَاءَ فَالْثُلُثُ يُقَطُّ
مِمَّا بَقِيَ مِنْ بَعْدِ زَوْجٍ فَلَهَا	ثُلُثٌ وَفَرَضُ الْأَبِ ضَعْفٌ قَبْلَهَا
هَذَا وَحَالَاتُ الْأَبِ ثَلَاثَةٌ	السُّدُسُ وَالتَّعْصِيبُ فِي الْوَرَاثَةِ
وَالْجَمْعُ بَيْنَ السُّدُسِ وَالتَّعْصِيبِ	إِنْ زَادَ شَيْءٌ فَازَ بِالنَّصِيبِ
فَالسُّدُسُ فَرَضُ الْأَبِ إِنْ ابْنٌ وَجِدَ	كَمَا لَهُ الْبَاقِي إِذَا فَرَعٌ قُذِّدَ
وَإِنْ تَكُنْ أُنْثَى لَهُ السُّدُسُ وَمَا	زَادَ عَنِ الْفُرُوضِ طَرًّا مَغْنَمًا
وَكَالْأَبِ الْجَدُّ عَلَى الصَّحِيحِ	وَاسْتثنَى صُورَةً مِنَ التَّرْجِيحِ

لِلْأُمِّ مَعَ جَدِّ وَزَوْجِ الثُّلُثِ
 وَقِيلَ لِلْجَدِّ هُنَا أَحْوَالُ
 مَعَ إِخْوَةٍ يُعَدُّ حِينَئِذٍ مِثْلَهُمْ
 إِنْ قَلَّ حَظُّهُ عَنِ الثُّلُثِ هُنَا
 أَوْ كَانَ ذُو فَرْضٍ فَلِلْجَدِّ الثُّلُثُ
 مِنْ قَبْلِ ذِي فَرْضٍ وَبِالْمَقَاسِمَةِ
 وَيَأْخُذُ السُّدُسَ وَلَا يَقِلُّ
 سِوَى مَعَ الْأَخْتِ فِي الْأَكْدَرِيَّةِ
 وَالْجَدِّ هُنَا مَعَ الْإِنَاثِ
 إِلَّا مَعَ الْأُمِّ فَغَيْرُ حَاجِبٍ
 وَالْأَخُّ مِنْ أَبِي مَعَ الْجَدِّ حُسْبُ
 كَذَا إِذَا تَكُنَّ شَقِيقَتَانِ
 وَالثُّلُثُ لِلْجَدِّ فَلَمْ يَبْقَ هُنَا
 وَإِنْ تَكُنَّ شَقِيقَةً فَنَصْفُهُ
 وَالسُّدُسُ أَيْضًا ثَابِتٌ لِلْجَدِّ
 مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ أَوْ الْأَبِ إِذَا
 كَانَتْ أُمٌّ وَكَذَا أُمُّ الْأَبِ
 فَإِنْ تَعَدَّدَتْ هُنَا الْجَدَّاتُ
 وَمَنْ تَرِثُ مِنْهُنَّ مَنْ بَابَيْنِ
 وَتَحْجَبُ الْأَدْنَى مِنَ الْجَدَّاتِ
 وَأَسْقَطِ الْجَدَّةَ إِنْ كَانَ ظَهَرَ
 فَتِلْكَ فِي عِدَادِ ذِي الْأَرْحَامِ

وَالثُّلُثُ بَاقِيهِ مَعَ الْأَبِ تَرِثُ
 وَاضْطَرَبَتْ فِي شَأْنِهِ الْأَقْوَالُ
 وَأَعْطَاهُ ثُلُثًا وَمَا زَادَ لَهُمْ
 وَإِلَّا أَشْرَكَهُ إِذْ كَانَ الْغِنَى
 مِنْ بَعْدِ ذِي فَرْضٍ أَوْ السُّدُسَ يَرِثُ
 إِنْ شَاءَهَا مَعَ إِخْوَةٍ مَسَاهِمُهُ
 نَصِيبُهُ عَنْهُ وَلَا يَخْتَلُّ
 وَالْأُمُّ وَالزَّوْجُ بِذِي الْقَضِيَّةِ
 كَالْأَخِ فِي الْحُكْمِ وَفِي الْمِيرَاثِ
 لثُلُثَهَا مَعَ كَوْنِهِ كَعَاصِبٍ
 فِي الْعَدِّ إِنْ كَانَ شَقِيقًا وَحُجْبُ
 مَعَهُ هُنَا فَرَضُهُمَا الثَّلَاثَانِ
 لِلْأَخِ مِنْ أَبِي أَتَى سِوَى الْعَنَاءِ
 لَهَا وَالثُّلُثُ الْجَدُّ وَالسُّدُسُ لَهُ
 مَا لَمْ تَكُنْ أُمٌّ هُنَا فَرُدَّهُ
 أَدَلَّتْ بِوَارِثٍ وَلَا أُمٌّ كَذَا
 فَعَالِيًّا وَأُمُّ الْجَدِّ الْعَاصِبُ
 فَالسُّدُسُ فَرَضٌ فِيهِ مُشْرَكَاتُ
 تَأْخُذُ مِنَ السُّدُسِ هُنَا ثَلَاثِينَ
 سِوَاهَا عَنْهُ مِنْ أَيِّ الْجِهَاتِ
 مِنْ بَيْنِ أَنْثَيْنِ قَبْلَهَا ذَكَرُ
 كَمَثَلٍ مِنْ أَدْلَاهَا فِي السَّهَامِ

والسدسُ فرضُ الأخ من أمٍّ وردَّ
ولم يكن في الأصل وارثٌ ذكرٌ
والأختُ من أمٍّ لوحدها هنا
وإن تكن بنتٌ وبنتُ ابنٍ وما
إذا تكن أختٌ هنا شقيقه
فإن تعددت بناتُ الابنِ
يكمَلُ السدسُ هنا الثلثينِ
إذ حيز بالتعدد الثلثانِ
فما لهنَّ بعدُ من نصيبٍ
كأن يكُ ابنُ ابنٍ مثلهنَّ
ويأخذ الباقي من الأموالِ
الابنُ ثم الأبُ ثم الجدُّ
وإلا أصحابُ الفروضِ ردًّا
بحسب فرضهم سوى الزوجينِ
والردُّ فيضُ المال حين يُقسمُ
وإلا حلَّ بعدُ ذو الأرحامِ
وإن يمت وليس ثمَّ من غبر

إن لم يكن فرعٌ وقد كان انفردُ
إذ أنه للورثِ دونه احتكرُ
كالأخ من أمٍّ كما مرَّ بنا
سواهما فالسدسُ للآخرى كما
واختُ من أبٍ لها رفيقه
واختُ الأبِ سدسهنَّ يُغني
ولا يرثن إن تكُ اثنتينِ
وما بقي للسدسِ من مكانٍ
إلا مع المذكور بالتعصيبِ
أو ابنُ ابنٍ ابنِ ابنٍ دونهنَّ
بعد الفروض أقربُ الرجالِ
والأخ ثم العمُّ هذا العدُّ
فإنهم أولى بهما مرَدًّا
إذا صاروا بعد الفرض خارجينِ
والعولُ أن تزيد عنه الأسهمُ
محلهم في مذهب الإمامِ
فبيتُ مالِ المسلمين المستقرُّ

باب الحجب

ويُحجَبُ الأجدادُ بالآباءِ
وبالآبِ واحجبُ هنا ابنُ الأمِّ
يُحجَبُ بالعمِّ وإبنُ الابنِ
ويُحجَبُ الإخوةُ بالأبناءِ
بالجدِّ والبناتِ وابنُ العمِّ
ويُحجَبُ بالابنِ وليس يجني

كذلك الشقيق من أخ وعم
كذا ابن عم مثلهم قد حجبوا
وليس قط يحجب الزوجان
وإنما قد يدخل النقصان
وتحجب الأصول بالأصول
بالأصل والفرع وبالحواشي
فأسقطوا الأخ الشقيق المشفقا
وأسقطوا ما كان منهم للأب
وبالشقيقات المعصبات
وأسقطوا أحملاً للأب
وبنت الابن وابنه فإزلا
وكل محروم من الإرث هنا

وابن أخ شقيق من أب وأم
غير أشقاء لهم فاحتجبوا
وولد ووالد سيان
عليهم بالحجب لا الحرمان
فقط كذا الأصول بالفصول
احجب هنا الحواشي لا تحاش
بالأب والإبن وإبن مطلقا
بهم كذاك بالشقيق الأقرب
مع غيرهن كهن والبنات
والجد والإبن وبنت النسب
فهاكه مفصلاً ومجملاً
لمانع فكالمدوم والفنا

ميراث الحمل والمفقود والخنثى والغرقى

وورث الحمل إذا استهلأ
وقف له الأكثر من اثنين
وادفع لمن بالحمل ليس يحجب
وأعط من ينقصه الأقل
زيادة في إرثه تُرد
وللمفقود قدر الحياة
وأعط من تساوى في حاله
ومن له حالان فالأقل

بما على حياته قد دلاً
من ذكرين أو من أنثيين
كل نصيبه ودع من يسلب
على اليقين ثم إن تجلّى
لغيره أو نقصه يُسد
في إرثه وقدر الممات
نصيبه ولا تعد إليه
له على اليقين لا الأجل

وَمَنْ سَوَاهِم لَا يعطون شيئاً
وكالمفقود قدروا للختشى
إن كان مُشْكِلًا على اليقين
لكل وارثٍ وهذا الضَّرُّ
وإِلَّا فاعطه هنا النصفين
إن كانا في القدرين قد تفاضلا
أو نصف ما يكون بالذكورة
وليس للغرقى بلا نزاع
إذ شرط إرثٍ فيه لم يُحَقِّقْ
أو يُعْلَمُ السابق لا بعينه
فخالف المذهبُ للثلاثة
إن لم يكن من أهلهم تداعٍ
لكل واحدٍ من مال الآخر
حياة أولٍ وموت ثانٍ
على الأحياء طُرًّا من ورثته

حتى يبين أمره جليًّا
نصيبه من ذكرٍ وأنثى
وهو الأقلُّ للأمر المبين
يزول بعدُ إن تجلَّى الأمرُ
من ذكرٍ وأنثى بالقدرين
وإِلَّا فاعطه الميراث كاملاً
أو نصف ما يكون بالأنوثة
توارث من بعضٍ بالإجماع
فإن لم يُدَرَّ سابقٌ من لاحقٍ
أو حال نسيانٌ هنا من دونه
في منعمهم وأوجب الوراثة
أو كان دون حُجَّةٍ وراعٍ
ما كان من تَلَادِهِ وقَدَّرِ
وقسِّم الميراثَ بالميزانِ
واعطفُ على الثاني في ميراثه

حساب المواريث

أصلُ مسائلٍ هنا إثنانِ
وسنةٌ وضعفُها وضعفُها
مخارجُ الفروضِ والتأصيلُ
تخرجُ منه ههنا فروضُها
فإن يكن صاحبُ فرضٍ واحدٍ
ثلاثةٌ أربعَةٌ ثمَّانِ
فهذه السبعُ هنا تعريفُها
أقلُّ أعدادٍ بها التحصيلُ
صحيحةٌ من دون ما يهيضُها
فأصلُها مقامُ كسرٍ شاهِدُ

للفرض كالنصف له الاثنان
وإن يكن فرضان والمقام
عليه كالثلث مع الثلثين
أو لم يكن من بينها تماثل
كالنصف والرُّبُع هنا والثلث
وإن يكن من بينها توافق
من الأعداد يقبلان القسما
كالرُّبُع والسُّدُس على الاثنين
من ضربٍ أربع هنا بالسته
وإن يكن من بينها تباين
ضع المقامين وخذ ضربهما
وخذ إذا شئت لكل مسألة
أصلاً لها أو خذ هنا أعلاها
وهو هنا الأربع والعشرون
وضع لكل وارث نصيباً
وضع كما عرفت أصل المسألة
واقسم هنا على الفروض الأصلا
فإن تساوى الأصل والسهم
واقسم على الأصل هنا الأموال
وحاصل الضرب هنا النصيب
بحسب سهمه إن كانت عادله
وهي التي أصولها تعول

والثلث قل ثلاثة سيان
متفق فلتقسم السهام
ثلاثة مقام ذي الفرضين
فيه وكان بينها تداخل
خذ الثماني وعليها فابن
إن كان ثم ثالث موافق
عليه فاجعله المقام الأسما
فاضربهما وحاصل الرقمين
اقسم على الاثنين تلك العدة
كالرُّبُع والثلث فالقول البائن
وحاصل الضرب غدا أصلهما
مضاعفاً بسيطاً كيما تجعله
واجعله مع أعلاها أو أدناها
وتمت الأصول أجمعونا
فريضة يكون أو تعصياً
واستخرج السهام ذي معدله
واستخرج السهام منه فصلا
بالعد صحت ههنا الأقسام
والحاصل اضرب بالسهم حالا
فكل وارث منه يُصيب
أما إذا عالت فهذي العائله
كسبة وضعتها تعول

ولثمانٍ حُولَّتْ وسبعة	فستة عشرة وتسعة
والعشر مع ثلاث والخميس عشر	وضعُفُها يؤول للسبع عشر
عشرين فاحفظها وخذها أجمعاً	وضعُفُها يؤول للسبع مع
كسبة تأول للثمانى	واستبدل الأصل هنا بالثاني
وأول فلا تعد إليه	وقسم المال هنا عليه

الخاتمة

أو غرّد العصفور أو هبّ الصبّا	هذا وصلى الله ما زهر ربا
شفيعنا في الموقف العظيم	على النبي المصطفى الرحيم
وليس إلا الله الواحد الصمد	في يوم لا ينفع والد ولد
وإنما الإيمان والأعمال	وليس يغني الجاه والأموال
الحضرمي العالم الرباني ^(١)	تمّت فإن أجازها اليماني
نظمت نظماً ثانيّاً مجللاً	أجزتها من بعده وإلا

(١) هو الشيخ الفقيه الفرزي علي بن سالم بن سعيد بن بكير الحضرمي بلداً الشافعي مذهباً، وكان سؤاله

سبباً في نظم الناظم لهذه الأرجوزة، وقد كتب بخطه على نسخة الأصل ما نصّه:

(بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وبعد: فقد استمعت إلى هذه المنظومة من لسان ناظمها بارك الله فيه وفتح عليه وأعانته ووفقه، وقد أجزتها وأعجبت بها وأجزت الناظم في طلب العلم ونشره... إلخ، وكتبه علي بن سالم بكير في ٢٣ ذي القعدة الحرام ١٤٢٠ هـ الموافق (٢٨ / ٢ / ٢٠٠٠ م)، وقد سمّاها: «السعي الحثيث إلى فقه المواريث» ووعد بشرحها، وقد كان الأصل نحو مائة وعشرين بيتاً ثم تمّمها الناظم بعد ذلك بتسعين بيتاً لتكون حاوية كل فنون علم الفرائض مع العناية بمذهب أحمد بن حنبل.

(بسم الله الرحمن الرحيم) - والحمد لله رب العالمين - وصلى الله على محمد وآله
 استشهدوا في هذه الحلة طوعاً وكرهاً من غير أن نأمرهم بذلك في وقت علمهم
 وأعانهم ووفقهم وقتاً حزيناً أو محزوناً بما لو اجتمعوا في حلة واحدة طلب
 العلم ونسبوا إلى العزة والكرام - طوعاً وكرهاً - فيقول الله عز وجل
 يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعم الله التي أنعم عليكم إذ كنتم أعداء فأخف الإبراهيم

صورة من خط الشيخ علي بن سالم البكري



الوصول
إلى
نظم علم الأصول

الوصول إلى نظم علم الأصول

المقدمة

الحمد لله على الوصول [حد علم الأصول]
وهي هنا الأدلة الكليّة
وكيف يُستفاد منها الحكم
وهي كتاب سنة فالشرع
إذ الإجماع راجع إليها
والأصل في الأصل هو الأساس
والفقه حدّا فهم الحكم الشرعي
أو الأحكام ذاتها الشرعية
إلى تهذيب النظم في الأصول
للفقه لا الأدلة الجزئية
والجمع بينهما وقيل العلم
هما وما سواهما فالفرع
كما القياس قائم عليها
والنص والحكم أو القياس
العمليّ بالدليل الفرعي
تؤخذ من أدلة فرعية

(الباب الأول: في الأدلة)

وأول الأدلة القرآن [الكتاب]
وهو حقيقة كلام الله
أنزله على النبي المصطفى
حتى قضى الأعراب بالإعجاز
إعجازه كما أتى في نظمهِ
ففيه محكمات هنّ الأمّ
فهي بيان المشكلات فيه
فليس في القرآن ما لا يعلم
هو الهدى والنور والبيان
لفظاً ومعنى دونما اشتباه
فقام بالتبليغ عنه وكفى
له وبالبيان والإيجاز
قد جاء في تشريعه وحكمه
لما تشابهت فيه تؤمّ
واضحة للراسخ الفقيه
وليس في معناه ما لا يفهم

[السَّنة]

فَيُفْهَمُ الْقُرْآنُ بِالْقُرْآنِ
وَسُنَّةُ النَّبِيِّ ذَاكَ قَوْلُهُ
فَالْقَوْلُ فِي التَّشْرِيعِ كَالْقُرْآنِ
لَمَّا أَتَى مِنْ مَجْمَلِ الْكِتَابِ
وَفَعْلُهُ إِنْ كَانَ لِلْبَيَانِ
فَمَثَلُهُ فِي حُكْمِهِ كـ (صَلِّ)
فَوَاجِبٌ إِنْ كَانَ فِيهِمَا قَدْ وَجَبَ
وَمُطْلَقُ الْأَفْعَالِ لِلْمُنْدُوبِ
إِذْ أَنَّهُ هُوَ النَّبِيُّ الْأَسْوَدُ
إِلَّا إِذَا دَلَّ عَلَيْهَا نَصٌّ
أَوْ لَمْ يَكُنْ سَبِيلُهَا الْعِبَادَةُ
أَوْ كَانَ مَجْبُورًا عَلَيْهَا الْمَصْطَفَى
كَذَلِكَ التَّقْرِيرُ بَعْدَ عِلْمِهِ
وَإِنْ تَعَارَضَتْ هُنَا الْأَفْعَالُ
وَمَا تَوَاتَرَتْ مِنَ الْأَخْبَارِ
وَمَا رُويَ مِنَ الْآحَادِ وَاشْتَهَرَ
كَذَاكَ مَا احْتَفَتْ بِهِ الْقُرَائِنُ
وَمَا سِوَاهَا رَاجِحٌ فِي الظَّنِّ
وَأَوْجِبُوا بِمَا قَدْ صَحَّ الْعَمَلُ
وَمُرْسَلٌ يَشْمَلُ مَا لَمْ يُوَصَّلِ
وَكُلُّهُمْ يَعْمَلُ بِالضَّعِيفِ
إِلَّا الْمَتْرُوكُ فَالْجَمِيعُ أَهْمَلًا

وَجَاءَتِ السَّنَةُ لِلْبَيَانِ
وَمَثَلُهُ تَقْرِيرُهُ وَفَعْلُهُ
دَلَالَةُ وَجَاءٍ لِلْبَيَانِ
فَهُوَ كَمَثَلِهِ فِي هَذَا الْبَابِ
لَمَّا أَتَى مِنْ مَجْمَلِ الْقُرْآنِ
وَمَثَلُهُ (صَلُّوا كَمَا أَصَلَّيْ)
وَمُسْتَحَبٌّ فِي الَّذِي قَدْ اسْتَحَبَّ
فِي الْأَصْلِ جَاءَتْ لَيْسَ لِلْوُجُوبِ
لِلْمُؤْمِنِينَ كُلِّهِمْ وَالْقُدُورَةُ
بِأَنَّهَا لِلْمَصْطَفَى تَخَصُّصٌ
وَلَا التَّشْرِيعُ إِنَّمَا لِلْعَادَةِ
فَهِيَ مَبَاحَةٌ لِمَنْ لَهُ اقْتِنَى
كَفَعْلُهُ أَوْ قَوْلُهُ فِي حُكْمِهِ
مَعَ الْأَقْوَالِ تَرْجِيحُ الْأَقْوَالِ
أَفَادَتِ الْعِلْمَ بِالِاضْطِرَارِ
أَفَادَ الْعِلْمَ بِدَلَالَةِ النَّظَرِ
فَهَذَا مَا أَفَادَ الرَّأْيُ الْبَائِنُ
إِنْ صَحَّ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْفَنِّ
وَاخْتَلَفُوا إِنْ كَانَ جَاءَ مَرْسَلًا
إِسْنَادُهُ فَمَعْضَلٌ كَمُرْسَلٍ
عِنْدَ اضْطِرَارٍ فِي الْقَوْلِ الْحَصِيفِ
وَالشَّاذِ وَالْمُنْكَرِ وَالْمَعْلَلِ

ما لم يخالف فيه ما النص حوى
فنصها الراجح في الدراية
يلزم للقطعيّ الاتباع
على قضية أتت مُلَمَّة
ظنيّ في ثبوته أو قطعيّ
عن قول بعد علم بالمسكوت
ولا تحرّر واجب عليهم
فالخلفاء هديهم محبّة
وسنّه موافقاً له عمر
قبل افتراق الصحب في الأصقاع
من عرفوا بفقههم والصيت
من الجميع دونما افتراق
من كلهم عند ذوي الأبواب
إلى ورود الحوض فيما قد ورد
له من الباقي فرأي كاف
فالحق لا يخرج قطعاً منهم
دون سواه بالدليل الواضح
والاقتداء بالهدى الرفيع
إلحاق فرع أصله للعلّة
والشبه وإمّا بالدلالة
بمعنى النص من دليل النطق
حكماً فلا يثبت إن تخلفت

والراوي أدري دائماً بما روى
فإن يخالف ههنا الرواية
وثالث الأدلة الإجماع
وهو اتفاق علماء الأئمة
بعد النبي بدليل شرعي
كذلك إجماعهم السكوتي
لغير خوف طارئ إليهم
كذا اتفاق الراشدين حجة
وخصّ ما قد سنّه أبو بكر
إذ أنه مظنة الإجماع
وحجة إجماع أهل البيت
وشروطه ثبوت الاتفاق
إذ يستحيل الهجر للكتاب
إذ صح (لن يفترقا) هنا أبد
وقول صاحب بلا خلاف
وما أتى فيه الخلاف عنهم
فواجب هنا اتباع الراجح
وإلا جاز تقليد الجميع
ثمّ القياس رابع الأدلة
في الحكم إمّا بقياس العلّة
أما القياس مع نفي الفرق
فالأول العلة فيه أوجبت

[الإجماع]

[القياس]

نُصَّ عَلَى تَعْلِيلِهِ كَالسُّكْرِ
وَالثَّانِي مَا تَرَدَّدَ الْفَرْعُ بِهِ
وَالثَّالِثُ الْعَلَّةُ يُسْتَدَلُّ
عَلَيْهَا نَصٌّ إِنََّّمَا تَسْتَنْبِطُ
وَقِيلَ بَلْ هَذَا مِنْ قِسْمِ الْأَوَّلِ
فَبِاسْتِدْلَالٍ فِيهِ لَا بِالْعَلَّةِ
كَالْوَتْرِ لَيْسَ وَاجِبًا بَلْ نَافِلَةً
وَجَازَ عَقْدُهُ كَذَا طَلَاقُهُ
وَالْعَلَّةُ الْوَصْفُ الَّذِي يَلَازِمُ
تَكُونُ وَصْفًا ظَاهِرًا مُنْضَبِطًا
وَالْحِكْمَةُ الْمَصْلَحَةُ الشَّرْعِيَّةُ
فَالسُّكْرُ عِلَّةٌ لِحُظْرِ الْخَمْرِ
وَشَرْطُ عِلَّةٍ هُنَا أَنْ تَطْرُدَ
وَلَا قِيَاسَ حَيْثُ لَا مِطَابَقَتَهُ
وَلَا قِيَاسَ إِلَّا فِي الْمَعْقُولِ
وَكُلُّ مَا عَارِضٌ نَصًّا فَاسِدٌ
وَتَدْرِكُ الْعَلَّةُ بِالْإِجْمَاعِ
صَرِيحٌ كَالْتَعْلِيلِ بِالْمَعْرُوفِ
كَمِثْلِ قَوْلِهِ (مَنْ أَجَلَ هَذَا)
وَالثَّانِي بِالْإِيْمَاءِ لَا بِالْحَرْفِ
بِحَيْثُ لَوْ أَهْدَرَ ذَا التَّنْبِيهِ
ثُمَّ اقْتَرَانَهُ أَتَى بِالْفَاءِ

فِي كَوْنِهِ عِلَّةٌ حُظْرِ الْخَمْرِ
بَيْنَ الْأَصْلِيِّينَ لِنَزْوَعِ الشَّبَهِ
بِهَا عَلَى الْحُكْمِ وَلَا يَدُلُّ
بِالْاجْتِهَادِ عِلَّةً وَتُرْبِطُ
وَإِنَّمَا هَذَا إِنْ تَعْلَلِ
بَيْنَ النَّظِيرَيْنِ وَبِالدَّلَالَةِ
لَأَنَّهُ يَجُوزُ فَوْقَ الرَّاحِلَةِ
كَذَا مَنْ اشْتَرَى فَالْبَيْعُ حَقُّهُ
تَشْرِيعُ الْحُكْمِ وَلَهُ يَلَازِمُ
مُنَاسَبًا مَنْصُوصًا أَوْ مُسْتَنْبَطًا
وَعَايَةُ الشَّرْعِ هُنَا الْمَرْعِيَّةُ
وَحِفْظُ الْعَقْلِ حِكْمَةٌ لِلْحُظْرِ
إِلَّا لِمَنْعٍ أَوْ شَرْطٍ قَدْ فُقِدَ
فِي الْفَرْعِ لِلأَصْلِ وَلَا مُوَافَقَتَهُ
مَعْنَى بَلَا اخْتِصَاصٍ بِالرَّسُولِ
فِي الْإِعْتِبَارِ وَقِيَاسٌ كَاسِدٌ
عَلَيْهَا وَالنَّصُّ عَلَى أَنْوَاعٍ
وَضَعًا مِنَ الْأَلْفَاظِ وَالْحُرُوفِ
كَذَا (بِذَا) وَمِثْلُهُ (لِهَذَا)
مِثْلَ اقْتِرَانِ حُكْمِهِ بِالْوَصْفِ
لِعَدَّةٍ مَعِيَّةٍ النَّبِيَّةُ
وَتَرْتِيبُ الْحُكْمِ عَلَى الْجُزْأِ



وكونه مناسباً للربط
وثالث المدارك المناسبة
إن جاء في النص بوصف صالح
وقد يسمّى تخريج المناط
وأما تنقيح المناط المجدي
بجمع الأوصاف هنا بالحصص
لكل وصف لا يسوغ علّة
وأما تحقيق المناط فالنظر
وقد يراد تنزيل النصوص
كمثل تقدير جزا المصيود
[المصالح والمرسلة] والوصف قد أتى هنا معلّلاً
لم يشهد الشارع باعتبار
وإنما الأوصاف فيه مرسله
فهذه المصالح المرسله
بشرط كونها هنا محققة
[سد الذرائع] واتفقوا على سد الذريعة
فيحظر المباح فيها دفعا
وأوسع القول بهذا مالک
[المعرف] والعرف أيضاً حجة شرعية
إذ لا يعتاد المسلمون إلّا
بشرط الاطراد والوجود
ولم يُعارض لدليل قطعي

منتظم السياق مع ذا الشرط
إخالة الوصف الذي قد ناسبة
للحكم سالماً من القوادح
أي استخرجها بالاستنباط
تخليصها من كل وصف طردي
ثم الإبطال عن طريق السبر
للحكم حسب ترجيح الأدلة
في الفرع هل تحققت ليعتبر
في واقع على وجه الخصوص
أو تالف أو تعديل الشهود
به وجاء مهماً ومرسلاً
له في غيره ولا إهدار
تناسب الأحكام لا معللة
تُراعى في أحكامها المصلحة
وعامة معقولة ومطلقة
إلى المحرمات في الشريعة
للضرر أو المحذور شرعاً
فاختلفت لذلك المدارك
إذ أنه مصلحة مرعية
ما كان فيه صالح تجلّى
مقارناً لم يُنقض في العقود
من النصوص وأصول الشرع

مقارنًا للنص والمفهوم	وخصصوا بالعرف للعموم	
في شرعنا مسكوتًا عنه لم يُرد	وشرع غيرنا إن كان قد ورد	[شرع من قبلنا]
بالحكم عما تقتضي الأصول	والاستحسان ههنا العدول	[الاستحسان]
إلى دليل راجح أو شاهد	كالنص والقياس والقواعد	
بالعمل الأصلي والإقرار	والاستصحاب ذاك الاستمرار	[الاستصحاب]
إن لم يزل موجودًا لم يُغَيَّر	بالحكم في إبقاء أمر حاضر	
بالعُدم في الأمر هنا المعلوم	كذلك الحكم على المعدوم	
والحكم بالبراءة الأصلية	وصحب الأحكام هنا الشرعية	
في كل شيء واقدر الزمانا	وترك ما كان على ما كانا	
إلا بأمر قاطع مبين	ولا تزول أحكام اليقين	
ومصدر الأئمة الأعلام	فهذه أدلة الأحكام	

(الباب الثاني: في الحكم والحاكم والمحكوم)

وما على الرسول إلا النقل	والحاكم الله وليس العقل	
الحسن والحق فذا المعقول	وإنما قد تدرك العقول	
أو غير مقدور أو مستحيل	ولا تكليف في فعل مجهول	
بلوغه والقدرة العقلية	والشرط في المكلف الأهلية	
فالامر الله هنا والناهي	وحكم الشرع ذا خطاب الله	
فهذا جعلني وذاك شرعي	على سبيل الاقتضا والوضع	
وسبعة أحكامه الوضعية	وخمسة أحكامه الشرعية	[الحكم الشرعي]
ندب كراهة فذني الأحكام	فواجب إباحة حرام	



وبعده الذي إليه يُندبُ	فأول الخمسة ذاك الواجبُ	
بفعله والندب ليس يلزمُ	فالواجب المأمورُ فيه مُلزمُ	
فرض كفاية وفرض عين	والواجبُ الفرضُ على نوعين	[الواجب والحرام]
مُخَيَّرٍ فيه وفرض لازِبٍ	مضيقٍ أو واسعٍ وواجبٍ	
على العباد تركه والعزم	أما الحرام ما أتى بالجزم	
بلا إلزام عكسه المندوبُ	ثم المكروه تركه مطلوبُ	[المكروه والمندوب والمباح]
فعل وتركٌ عند من قد أطلقا	أما المباح ما تساوى مطلقاً	
شيئاً كشرطٍ لازمٍ أو مانعٍ	وحكم الوضع وهو جعل الشارع	[الحكم الوضعي]
والضدَّ والرخصة والعزيمة	أو سببٍ أو وصفه بالصحة	
عُدْمٌ كعكس مانعٍ في حكمه	فالشرط ما يلزم عند عُدْمِهِ	[الشرط والمانع والسبب]
كمنع وارث إذا القتل وقع	إذ بوجود المانع الحكم امتنع	
عند وجوده وبالعُدْمِ فَقَدْ	والسبب الذي به الحكم وُجِدَ	
كشرع الحد عند شرب الخمر	بجعل أمر سبباً لأمرٍ	
لا يجب من بعدها القضاء	وصحة العبادة الإجزاء	[الصحة والبطلان]
فاسدةً في شرعنا الإعادةُ	فواجب إن كانت العبادةُ	
وبعد فوت وقتها قضاءُ	وهي هنا في وقتها أداءُ	
وصفاً لدى ترتب المقصودِ	وصحة تجعل للعقودِ	
نفوذه بتسليم المبيع	فلازمٌ بعد صحيح البيعِ	
عند وجود الركن والشروطِ	إذ لازم ترتب المشروطِ	
أو سببٍ أو شرطُ البطلانُ	والحكم إن تخلفت أركانُ	
فساد أو بطلانها رأيان	وعكس صحة هنا قولان	
وما عداه رخصةٌ رحيمه	ومحكم أصليٌّ ذا عزيمة	[العزيمة والرخصة]

ما كان تخفيفاً خلاف الأصل لدفع عسر طارئٍ في الفعلِ
كمريضٍ أو كبرٍ أو كمطرٍ ونحوه ومثل خوفٍ وسفرٍ

(باب دلالات الألفاظ)

والأصل في تباين الأحكام	اختلاف في دلالة الكلام
إذ الألفاظ منها ما ترادف	معنى ومنها ما أتى مختلفا
بالاشتراك لفظها توحد	وأما معناها فقد تعدد
مشكك تفاوتت فيه الصور	وما تواطت فالتساوي قد ظهر
حقيقة في وضعها مستعمله	وما عداها مجازات مرسله
واللفظ في معناه إما مجمل	أو ظاهرٌ أو نصٌّ أو مؤولٌ
فمجمّل ما احتاج للبيان	كمثل لفظٍ له معنيان
تساويا أو مشكل يُحتاج	لكشف معناها وذا الإخراج
من حيز الإشكال في المعاني	إلى التجلي تعريف البيان
ويشمل التخصيص والتعليلا	والنسخ والتقييد والتأويلا
أجاز في هذا ذوو الأبواب	تأخيره عن زمن الخطاب
لا وقت حاجة فذاك ممتنع	إذ التكليف عنده قد ارتفع
والنص ما جاء لمعنى أو حد	لا غيره كمثل اسم العدد
والظاهر الذي معناه راجح	بالوضع أو بالعرف فهو واضح
والأصل أن تقدم الظواهر	إلا إذا أتى دليل ظاهر
يدل أنها ليست مراده	فيرجح الخفي بالإفاده
وهو المؤول الذي معناه	بعيدٌ والدليل قد قوّه
والعام ما يستغرق الأفراد	من الألفاظ وضعا لا الأعدادا

[المجمل والمبين]

[النص
والظاهر
والمؤول]

[العام]

لكل فرد وسبيل الدفع
 لواحدٍ منها سبيله البدلُ
 وكل موصول أتى كـ (أَيُّمَا)
 (مَتَى) كذاك في ظرف المكانِ
 كذا (جميع) عند المستدلِّ
 ومفردٍ - لا العهد - كالجميع
 كمثّل قول (احفظ لهم جميعهم)
 أو شرطٍ واستفهامٍ أو في النّهْيِ
 كالعَلَمِ وأعداد العَشُورِ
 وقد يراد عنده الخصوصُ
 على أفراد بعضه في الحكمِ
 أو بدلٍ أو غاية انتهاء
 وغيرها المخصص المتفصلُ
 إجماع والقياس هذي الخمسُ
 من غير قيد يقتضي توثيقه
 دلٌّ ولكن مع قيد موثقٍ
 أراد واحدًا من دون لبسٍ
 إن كانا واحدًا في الحكم والسببُ
 للفعل من أدنى مع استعلاءٍ
 ومصدرٍ كجريًا يعني اجرٍ
 إلّا إذا يصرف للمندوبِ
 وراجع أنه للإعادة

شموله على سبيل الجمع
 والمطلق الذي شموله حصلُ
 هذا وألفاظ العموم (من) و (ما)
 ومثّل (أَيْنَ) في ظرف الزمانِ
 ولفظه الصريح مثل (كُلُّ)
 كذاك (أَل) في الجنس والجموعِ
 والمفرد المضاف كالجمع يعمُ
 والنكراتُ في سياق النفيِّ
 والخاص ما دلَّ على المحصورِ
 والعام قد يدخله التخصيصُ
 ثم التخصيص قصر اللفظ العامِ
 بالشرط والوصف والاستثناءِ
 فهذه المخصص المتصلُ
 النص والعقل كذاك الحسُّ
 ومطلق دلٌّ على الحقيقة
 ثم مقيد كمثّل المطلقِ
 فهو لشائع أتى في الجنسِ
 وحمله على مقيد وجبُ
 وعرفوا الأمر بالاستدعاءِ
 بافعل وليفعل واسم فعل الأمرِ
 والأصل في قول (افعل) للوجوبِ
 أو كان بعد نهْيٍ للإباحةِ

[الخاص]

[المطلق والمقيد]

[الأمر]

كما أدخلوا الجنة في سلام
ومرة فقط على المأمور
من مرة بشرطٍ قد تكررا
لفظاً كما لا تقربوا للشرك
إِلَّا إذا انتفى هنا التجريمُ
وبعضهم قيده وحققا
أو الشروط يُقضى بالبطلان
لخارجٍ محرمٍ قد يحصلُ
معنى والأمر عكسه في حدّه
هنا بالمنطوق أو المفهوم
فذاك منطوق أتى بالسبقِ
عليه لفظ جاوز المحلاً
فحوى خطاب لفظه مطابقا
بالحكم مما قد أفاد النطقُ
أولى بمقتضى النصّ الشريفِ
وعده من المفهوم أجلى
معارضاً لحكم منطوق بدا
واختلفت فيه ذوو الألبابِ
وبعضهم خالفهم فأعملا
وعددٍ وغايةٍ ووصفٍ
أو غالباً أو ما أتى ألقابا
أو كان في أعدادٍ أو تبيان

وجاء الأمر أيضاً للإكرام
والأصل في (افعل) أنها للفور
وإنما تقتضي (افعل) أكثرا
والنهي حده استدعاء التركِ [النهي]
والأصل في (لا تفعل) التحريمُ
والنهي يقتضي الفساد مطلقا
فالنهي إن عاد إلى الأركانِ
كفي عبادة وليست تبطلُ
ونهيهِ عن شيء فعل ضده
واللفظ قد يفيد للمعلوم [المنطوق والمفهوم]
فإن يدل في محل النطقِ
وإلا مفهوم وهذا دلاً
وقد يكون تارةً موافقا
وتارةً مسكوته أحقُّ
كالضرب بالحكم من التأفيفِ
وقيل هذا من قياس الأولى
ومنه مفهوم مخالف غدا
وهو هنا الدليل للخطابِ
فبعضهم لما أفاد أهمل
بالحصر والشرط كذا بالظرفِ
لا إن يكن مخرجه جوابا
أو كان في تفخيمٍ وامتنانٍ



واللفظ قد يدل بالعبارة	[دلالة العبارة ودلالة الإشارة]
فالأول الذي إلى الحكم قصد	
وما أتى حكمه في العبارة	
والاقتضاء دلالة الكلام	[دلالة الاقتضاء]
فواجب تقدير لفظ يلزم	
لكونه قد يستحيل عقلا	
دلالة للنص بالثبوت	[دلالة النص]
لا بالقياس بل فحوى الخطاب	
وهو هنا المفهوم بالموافقة	
والاقتضاء والنص والإشارة	
أصالة لا تبعاً فيه ورد	
بالتبع دلالة الإشارة	
على مسكوت عنه للإفهام	
من دونه الكلام ليس يفهم	
أو واقعاً أو يستحيل نقلاً	
لحكمه المنصوص في المسكوت	
وما اقتضته لغة الأعراب	
لعلة المنصوص والمطابقة	

(باب تعارض الأدلة والترجيح)

وإن تعارضت هنا الأدلة	في نظر الفقيه قال الجلة
الجمع أولاً ثم الترجيح	ثم توقف وهو الصحيح
فالجمع مثل تخصيص العموم	أو كتحديد مطلق معلوم
أو حمل فعلى على حالين	أو حمل نصين على أمرين
أو يقضى بالنسخ إذا تعذراً	جمع ويقضى للذي تأخراً
ثم الترجيح قد يكون بالسند	كفقه الراوي أو لكثرة العدد
أو قد يكون راجعاً للمتن	إن كانا قد تفاوتتا في الظن
فالعام إن أتى ولم يخصص	أقوى هنا من عامه المخصص
وما أتى من الحديث قولاً	أرجح مما كان منه فعلاً
كذا المنطوق أقوى من مفهوم	عند تعارض لدى العموم
كذلك ما دل بالاقتضاء	على ما دلّ منها بالإيماء

وما أفاد الحكم بالعبارة	على الذي أفاد بالإشارة
ورجحوا إذا أتى جليُّها	كالنص إن عارضه خفيُّها
كذلك الحقائق الشرعية	أقوى من الحقائق الوضعية
وما أتى في لفظه حقيقة	أقوى من المجاز في الطريقة
وقد أتى الترجيح بالأحكام	كمقتضى الحل مع الحرام
فرجحوا على التحليل الحظرا	ورجحوا على المبيح الأمرا
كذلك الترجيح بالمعاني	إن يتعارض فيها علتان
فما أتى من القياس أجلا	أرجح من خفيه وأعلا
ورجحوا بخارج مساند	أتى من أيما دليل شاهد

(باب الاجتهاد والتقليد)

هذا ولا بدَّ للاجتهاد	من نفَسِ الفقيه والاستعداد
بالعلم بالأدلة الشرعية	وهكذا أحكامها الفرعية
كذاك فهم مدلولات اللفظ	والاستحضار عادةً بالحفظ
لما عليه الفقهاء أجمعوا	فيما مضى أو فيه قد تنازعوا
وجاز في الشريعة التقليد	لمن للحكم منها يستفيد
إن كان عدلاً عالمًا فقيها	لا فاسقًا أو جاهلاً سفيها
تمَّ بحمد الله هذا النظم	وخير منظوم - هديت - العلم
وصلَّ اللهم على محمد	ما غرّدت بلابلُ الروض الندي
ورجعت حمائم الأسحار	وازدانت الأشجار بالأزهار

تم الفراغ من نظمها في آخر شوال ١٤٢٣ هـ



ديسمبر / كانون الأول سنة ٢٠٠٢ م

الإبريز
في نظم كتاب الوجيز
في القواعد الفقهية

(الإبريز في نظم كتاب الوجيز في القواعد الفقهية)

الحمد لله على التيسير	للنظم في العلم مع التحرير
وهذا نظم ما حوى الوجيز	في فننه عنوانه الإبريز
مختصر الأشباه والنظائر	لابن نجيم والسيوطي الماهر
وزدته فرائد الفوائد	هنا من القواعد الزوائد
فضم للقواعد الفقهية	وهي التي تختص بالفرعية
وحُدَّتْ بالقضية الكلية	تعرف منها أحكام جزئية
فهي لها جوامع روابط	وما يخص باباً الضوابط
أمّا أصول الفقه تلك الواسطة	إلى استخراج هذه المستنبطة
فاحفظ لها لتضبط الشواردا	وتدرك الأحكام والمقاصدا
وهي هنا خمس تسمى كبرى	ما جاء بعدها يسمى صغرى

القواعد الكبرى

قاعدة (الأمور بمقاصدها)

أولها الأمور بالمقاصد	(وإنما الأعمال) عزمُ القاصد
فلا اعتداد قط بالأعمال	من دون قصد العبد للأفعال
والبحث في الركن وفي الشرطية	والوقت والمحل والكيفية
والقصد والحكم فهذي أصل	مدار بحثهم وجاء الفصل
فالنية العزم على المراد	قصد احتساب الفعل بالإيجاد

كذلك التركُ لداعي الحظر
وشرطها العقلُ مع الإسلامِ
ووقتُها في أول الفعلِ كما
وحكمُها بحسب منويِّ بها
والقصدُ منها تمييزُ العبادةِ
ففرقٌ بين غُسلِ دفعِ الحرِّ
وعبرةُ الألفاظِ بالمعاني
ثم الأيمانُ حُصِّصت بالنيةِ
ثم على الأعرافِ واللغاتِ
كما أتى في قوله: (يَمِينُكَ)
هذا ولا احتيال في الشريعةِ
وسيلةٌ كمقصدٍ في حكمها
وواجبٌ ما لا يتم الواجبُ
فليس واجباً ما لا يتمُّ
كذا تحصيلُ الشرطِ والأسبابِ

فهذه مخصوصةٌ بالأجرِ
والعلمِ والإخلاصِ للعالمِ
محلها القلبُ وخَصَّ مُحَرِّمًا
كذلك كفياتُها بحسبِها
عن العباداتِ كذلك العادةِ
وغُسلِ العبدِ ناوياً للطهرِ
إذ أنها المقصودُ لا المباني
فهي على أغراضهم مبنيةِ
والحلفُ للقاضي على النياتِ
على الذي يرضى به غريمُك)
قد أبطلت بالسدِّ للذريعةِ
في فرضها كذلك في تحريمها
إلا بهِ وغيره لم يوجبوا
وجوبه إلا بهِ ذا الحكمِ
قبل لزوم الحكمِ والخطابِ

قاعدة (الضرر يزال)

وإن كبرى (الضرر يزال)
الدرءُ للفسادِ بالإمكانِ
ولا يُزالُ ضررٌ بمثلهِ
أما إذا تزاحم الضررانِ

دليلها (لا ضررَ) وقالوا
ودفعه أولى من الإحسانِ
إذ لا صلاح ههنا بفعلهِ
فادفعهما بحسبما الإمكانِ

وبعده فأنـت بالتخـير والدفع للكبـير بالصـغير
وبالقـليل يدفع الكـثير وبالصـغير يدفع الخطـير
وإن تـزاحم هـنـا المـصـالـح كبرى أعم قُدمت والأصلـح

قاعدة (المشقة تجلب التيسير)

وتجلبُ المشقةُ التيسيرا فادفعُ بها ما قد أتى عسيرا
وجاء في تقريرها من الحُجُب ما جعل الله عليكم من حرج
وهي هنا ثلاثة القواعدِ تضمنت جمعاً من الفوائدِ
منها إذا ما ضاق أمرٌ اتسع كذا يضيق الأمرُ بعد المتسع
وكلُّ واجبٍ مع العجز سقط كذا الحرام في الضرورات يُحط
إذ جاز في الضرورة المحظورُ حتى يزول بعده المحذورُ
وقدّرت ضرورةً بقدرها وحاجةً قد أنزلت بإثرها
وجاز ما يحرم للذريعةِ كذلك المكروه عند الحاجةِ
ويسقط الإكراه والنسيانُ وهكذا إن أخطأ الإنسانُ
كذاك ما حدثت القلوبُ وما أتى بفعله المغلوبُ
ويسقط الإثمُ بلا خلافٍ ويثبتُ الضمانُ بالإتلافِ
إلا إذا صال عليه صائلُ ولم يحل من دون ذاك حائلُ

قاعدة (اليقين لا يزول بالشك)

رابعها اليقينُ لا يزولُ بالشكّ بل بمثله يحولُ
دليلها كما جاء به الأثرُ (فليطرح الشك) وبينى ما استقر
واستصحب الأصل على الدوام وهاك تفصيلاً لذا الكلام



فالأصلُ في العبادة التوقيفُ
 براءةُ الذمّةِ ذاك الأصلُ
 والأصلُ في الأشياء للإباحة
 إلّا الذي حُرِّم في الشريعة
 والأصلُ في المياه والحجارة
 والأصلُ في عاداتنا الجوازُ
 والأصلُ في العقود والتجارة
 والأصلُ في عقودنا التصحيحُ
 والأصلُ في الدماء والأعراضِ
 والأصلُ في الحقوق هاهنا العدمُ
 والأصلُ أن يثبت ما كان على
 فالأصلُ في موجودِ الوجودِ
 وكلُّ معدومٍ بحكم الشارعِ
 ممتنعٌ في عادة كالمتنَعِ
 والحكمُ في المجهول كالمعدومِ
 كما اختلاط أخته في المصْرِ
 وثابتٌ في الزمن القديمِ
 أمّا الفسادُ لا يكونُ بالقدمِ
 وكلُّ حادثٍ ففي التقديرِ
 إن يتعارض ههنا أصلانِ
 والأصلُ والظاهرُ إن تعارضا
 من حجج الشرع كما الشهادة
 إن يُعَدَم النصُّ فلا تكليفُ
 إن شُغِلَتْ فباليقين العطْلُ
 إذ كل شيء شرعنا أباحه
 لخبثه أو كونه ذريعة
 والأرض والألبسة الطهارة
 من حسنت عاداتهم قد فازوا
 جوازها ما لم تقم أماره
 ما لم يكن بضده الترجيحُ
 والمال تحريمٌ عن الأغراضِ
 من غير حجة لتبرأ الذمُّ
 ما كان حاله عليه أولا
 وكلُّ معدومٍ كذا معدودُ
 كمثُل معدومٍ بحكم الواقعِ
 حقيقةً وحكمه قد اتبعُ
 في الاستيئاس منه لا المعلومِ
 والأخذ للقطعة بعد العُذرِ
 يتركُ إن كان على القويمِ
 وعارضُ الأوصاف فيه كالعدمِ
 ضفه إلى زمانه الأخيرِ
 أقواهما يرجحُ في الميزانِ
 بكلِّ حُجةٍ للثاني يُقضى
 وكالإخبار أيضاً والروايةُ

وإلا تارة بالأصل يُعملُ	وتارة عنه للثاني يُعدّلُ
ومبهمٌ يحتاجُ للتبيينِ	إن اقتضى الحرمة في الشئيينِ
فواجبٌ تمييزه بالقرعةِ	أو بالتعيين فيه قبل الشرعةِ
وأوجب القرعة في استحقاقِ	لمبهمين قبلما اتفقا
واستصحب الأصل على الإطلاقِ	مثل عموم النص والإطلاقِ
والأصل في ألفاظنا الحقيقة	ثم المجاز فالزم الطريقة
ولا دلالاتٍ مع التصريحِ	من حالة أو عرف أو تلويحِ
ولا يكونُ حجةً دليلُ	شرعاً مع احتمال بل عليلُ
فما طرأ عليه الاحتمالُ	يبطلُ رأساً فيه الاستدلالُ
والأصل في الأحكام المعقوليّةِ	كذاك الأصل إدراك العليّةِ
وكالبيان إن يجب من صامتِ	كما لا ينسب قولٌ لساكتِ
ولا اعتداداً أيضاً بالتوهمِ	والخطأ البين مثله رُمي

قاعدة (العادة محكمة)

خامسها العادة قل محكمّة	والعرفُ ذا قاعدةٌ مسلمة
ما لم ترد في ذلك النصوصُ	وربما كان بها التخصيصُ
وشرطها شمولٌ واطرادُ	وأغلبيةٌ كما أفادوا
وأسبقيّةٌ عند الصدورِ	للفظي واشتراطها ضروري
وتتركُ الحقائق الوضعيةُ	إذا أتت حقائق عرفيّةُ
وتتركُ الحقيقة العرفيّةُ	إذا أتت حقيقةً شرعيّةُ
إشارة الأخرس كالكتابِ	ويقبل الكتاب كالخطابِ



ما كان معروفًا كمشروطٍ يقعُ ما عيّنَ العرفُ كمنصوصٍ وقعُ
وربما تغيرت أحكامُ إن غيّرت أعرافنا الأيامُ
إلى هنا القواعدُ الكبرى انتهت وبعدها القواعدُ الصغرى أتت

القواعد الصغرى

إعمالُ قولٍ أولى من إهمالِ وأعمل القولين في احتمالِ
ككلِّ ذكرٍ بعض ما لم يُقسَمِ وأهمِلِ الكلامَ إن لم يفهمِ
كذا تأسيسُ أولى من تأكيدِ ومعنى أدنى أولى من بعيدِ
كذا السؤالُ من ضمن الجوابِ فهو معاذٌ فيه في الخطابِ
والوصفُ لغوٌ إذا ما الشيءُ حضرُ والوصفُ للغائب ذاك المعبرُ
وواجبٌ بقدر الإمكانِ فعلُ الشرطِ مما في القرآنِ
وقدّمت ما ثبتت بالشرع على شرطٍ قد أتت بالوضعِ
ولازم أن يثبت المشروطُ لعاقبٍ إن ثبت الشرطُ
والمرءُ مأخوذٌ بما أقرَّ وملزَمٌ بما عليه جرًّا
وحجةٌ قاصرةٌ إقرارُ وليس في رجوع اعتبارِ
هذا ولا يرتدُّ بالردِّ أبدُ إقرارٌ لا يحتملُ الإبطالَ ردُّ
ولا يملكُ أجنبيًّا غيره بلا رضاهُ ربما يضرُّه
وأبطلوا تصرُّفًا للغيرِ في ملكٍ غيره بلا تخييرِ
ويرجعُ المغصوبُ والمسروقُ ليس لعرق ظالمٍ حقوقُ
عليها ما قد أخذت يدانِ بالعين فالمثلُ أو الضمانِ
كذلك الخراجُ بالضمانِ بالملك لا في الغصبِ للأعيانِ

ويضمنُ الفاعلُ ليس الأمرُ
ولا ضمانَ قط بالمأذونِ
والأصلُ في أمينِ الأمانه
إسقاطُ أو معدومٌ لا يعودُ
تبدلُ في سبب الملك يُعدُ
وتابعُ في حكمه كمن تبعُ
تغتفرُ أمورٌ في التوابِعِ
وربما أثبتوا للفروعِ
إن بطل الشيءُ فضمنه بطلُ
وكل مشغولٍ فليس يُشغلُ
ومن يؤدي واجبًا عن غيره
إلا إذا نُوي بذلك العودُ
وثابتٌ قد قرَّ بالبرهانِ
مَن عاجلَ الشيء قبل الأوانِ
ما حَرَّمَ الله علينا أخذه
ما حَرَّمَ استعماله حرامُ
ما كان ممنوعًا علينا فعلُهُ
لا يسقطُ الميسورُ بالمعسورِ
ولا يصارُ من أصلٍ إلى البدلِ
وأقوى من بدءٍ هنا استدامةُ
وغلبَ الحرامُ مع حلالِ
ما اجتمعَا وكانا جنسًا واحدًا
إن كان مختارًا وليس المجبرُ
وما سوى ذلك في المضمونِ
فما على المحسن من ضمانه
إلا إذا أسبابه تعودُ
تبدلًا في الذاتِ في أخذٍ وردٍ
ويسقط التابعُ إن أصلٌ وقعُ
عندهم تلزمُ للمتابعِ
مع سقوط أصلها المتبوعِ
إن عدم الأصلِ ي صار للبدلِ
ويستحقُّ أجره مَن يعملُ
بلا استئذانٍ أسقطوا لأجره
فإنَّ حقَّه بهذا يعودُ
إثباته كتابت العيانِ
جوزي بعد ذاك بالحرمانِ
قد أوجب الشرعُ علينا نبذه
أن يقتنيه بعده الأنا م
فقصده أيضًا حرامٌ مثله
بل يلزمُ الإتيانُ بالميسورِ
إلا إذا بالأصل يعسرُ العملُ
ما لم يحرم شرعنا دوائمه
ويُدْرأُ الحدُّ بالاحتمالِ
تداخلا بالفعل إن لم يُفردا



ولا يساوي الفرض فيها النفل
تصرف الراعي على الرعية
ثم الولايات هنا أقسام
فحاكم ثم وصي فولي
ولا يسوغ هاهنا اجتهاد
لا ينقض اجتهد اجتهدا
فاحتط هنا وراع للخلاف
والحكم يجري دائماً مع علته
لابد للحكم شروط تجتمع
هذا وقد ضم لكل ما سبق
فالشرع قائم على المصالح
فأينما مصلحة تحققت
ففوت الأدنى من الفوائد
والقصد حفظ النفس و (الأبضاع
والدين والعقل فهذي الخمس
وأوجب المصالح التوحيد
والشرط في ذلك الاتباع
وأعظم المفسد الإشراك
تمت بحمد الله بعد العصر
لخمس من شهر ربيع الثاني
وصار للذي تعدى الفضل
منوطاً بالمصالح الشرعية
أعمها ولا يلة إمام
أخصهم أحقهم فيمن يلي
إن ورد النص كما أفادوا
هذا الذي عندهم قد سادا
في الرأي مروياً عن الأسلاف
فاستنبط العلة من أدلتها
كذا موانع للحكم ترتفع
قاعدة الإصلاح إذ هي الأحق
في الدرء للضرر وجلب الصالح
فشريعة الله هناك اتضحت
ودافع الأعلى من المفسد
والعرض) والمال من الضياع
مقاصد التشريع وهي الأس
من وَّحد الله هو السعيد
ويحبط الأعمال الابتداع
فالشرك بالله هو الهلاك
قراءة على الأديب الجبر
من بعد عشر العقد والثماني

(٢) قرأ المؤلف هذه المنظومة على الشيخ الأديب إبراهيم الجراح - رحمه الله - يوم السبت ٥ ربيع الآخر سنة

١٤١٨ هـ الموافق ٩ / ٨ / ١٩٩٧ م بين المغرب والعشاء في مسجد مريم في ضاحية عبد الله السالم.

على النبي المصطفى الذي
أوقيل للضيف حللت أهلا

ما علم غيث واديًا وسهلا
ما طير شدا

العذب القراح في علم الاصطلاح



العذب القراح في علم الاصطلاح

تمهيد

الحمدُ لله الذي أجرى القلمَ
وهذا نظمٌ في الحديث مختصرُ
قواعد للبحث في الحديث
وقسّمت إلى علم الرواية
والقصد أن يُعلم ما الذي صلح
للاحتجاج بالحديث والعملُ
ما غرّدت ورقاءً واخضرَّ السَّلمُ
حوى اصطلاح القوم أصحاب الأثر
في المتن والإسناد والتحديث
وضبطها كذا علم الدراية
من الحديث وفق علم المصطلح
بما روى العدول منه واتصل

أنواع الحديث من حيث الورد والثبوت:

المتواتر

فما تواترت من المعدود
قطعيًا ليس موطنًا للبحث
وهو الذي روى جمعٌ عن جمعٍ
وقوعٌ سهوٍ منهم وكذبٍ
وكان ذاك عن حسٍّ مباشرٍ
وهو الذي يفيد علمًا للورى
فما تواترت من الأخبار
من جهة الثبوت والورد
بل يجبُ القبولُ دون لبثٍ
إن كانت يُقضى عادةً بالمنعِ
ولا لهم فيما رويوا من إربٍ
فهذه الشروط للتواتر
بداهةً من غير شكٍّ قد طرا
أفادت العلم بالاضطرارِ

الآحاد

ثلاثة جاءت بها الأقسام	ثم الآحاد بعده أقسام	
ثم العزيز بعده وحدوا	إمّا غريب ما رواه الفرد	[الغريب والعزيز]
وأن يزيدوا ذاك بالإمكان	حدوده بما رواه اثنان	
يظهر فيه بعد الافتراق	بشرط أن يبقى ولو طباق	
مشهورها ما لم يكن تواتر	وما روى ثلاثة فأكثر	[المشهور]
والبحث فيها حتى يثبت الخبر	وهذه الأقسام موطن النظر	
أفاد العلم بدلالة النظر	فما روي من الآحاد واشتهر	
مما روى العدول هذا البائن	كذاك ما احتقت به القرائن	
ومسلم أصلاً هداك الباري	كمثل ما أسنده البخاري	
إن صحّ عند علماء الفن	وما سواها راجح في الظن	
واختلفوا إن كان جاء مرسلاً	وأوجبوا بما قد صحّ العمل	

الحديث من حيث القبول والرد

المقبول

إلى صحيح حسن ضعيف	وقسم الحديث في التصنيف	
عن مثله وليس ثم ساقط	صحيح ما رواه عدل ضابط	[الصحيح]
ولا شذوذ فيما قال الجلة	متصل الإسناد دون علة	
خفيف ضبط ثم أمّا ما عدا	والحسن الذي فيه العدل غدا	[الحسن]
فإن أتى كمثل هذا ضبطا	ذلك فهو كالصحيح شرطا	
فهو صحيح الغير لا لذاته	متابع مثله في صفاته	[الصحيح لغيره]

[الحسن لغيره]	وحسنٌ لغيره ضعيفٌ	إذا أتى من طُرُقٍ تضيفُ
	لحالهِ القوَّة بعد الضعفِ	وليس بعد الوصف ذا من وصفِ
[حكمه]	وكلها مقبولةٌ عندهمُ	وربما ردَّ لذا بعضُهمُ
[تعارض أنواعه]	وقُدِّم الصحيحُ فالصحيحُ	لغيره فالحسنُ الرجيحُ
	إذا تعارضت هنا الأخبارُ	أو أشكلت في الظاهر الآثارُ

المردود

[الضعيف]	ثم الضعيفُ ما أتى دون الحسنِ	لفوتِ شرطٍ من شروطِهِ كمنُ
	من الرواة عندهم لا يُعرفُ	فذا حديثه بالضعفِ يوصفُ
[حكمه وأنواعه]	والحكمُ فيه أنه مردودُ	أنواعه كثيرةٌ تعودُ
[أسبابه: الانقطاع]	إلى انقطاعِ سندٍ وسقطِ	أو جرحٍ في عدالةٍ أو ضبطِ
[المرسل]	فالمرسلُ المخصوصُ بالحدِّ الأبي	بما رواه تابعٌ عن النبي
	أو ما روى الكبارُ منهم فقطُ	أو الذي منه الصحابيُّ سقطُ
[المعلق]	ثم المعلقُ الذي في المبتدا	السقطُ فيه عند من قد أوردوا
[المعضل]	والمعضلُ الساقطُ منه اثنانِ	تتابعاً من أيِّما مكانِ
[المنقطع]	منقطعٌ ما كان في الأثناءِ	سقطٌ جليٌّ حينما الأداءِ
[المرسل الخفي]	أمَّا إذا كان خفياً فاحكمِ	له بالإرسالِ الخفيِّ واعلمِ
	هو الذي يروي عن المعاصرِ	بلا سماعٍ قطُّ منه ظاهرِ
[التدليس]	أما التدليسُ فهو شيءٌ آخرُ	وأمره من الإرسالِ أعسرُ
	فإنه روايةٌ من سامعٍ	عن شيخه بعضُ الذي لم يسمعِ
	من الحديثِ بالإيهامِ نحو عنِ	أو قال أو حدَّث أو بلفظ أنْ
[تدليس الشيوخ]	ومنه تدليسُ الشيوخ هذا	جرى من الخطيب ثم ماذا؟

أن يذكر الشيخ بإسم أو لقب	[تدليس التسوية]
وشرُّ تدليسٍ فذاك التسوية	
إذ يُسقطُ الضعيفُ في الإسنادِ	
قد سمع الأدنى من الأعلى فلا	
ورُدَّ ما عنعنهُ المدلّسُ	[حكم رواية المدلس]
إِلَّا إذا صرَّحَ بالسماعِ	
معللٌ ما فيه قدحٌ غامضٌ	[المعلل]
وقد يكون الضعفُ في الآحادِ	[الضعف لجرح الراوي]
إمَّا بقدحٍ يجرحُ العدالةَ	
كذا المخالفاتُ في الدرايةِ	
فما رواه راوٍ فاحشُ الغلطِ	[سوء الحفظ]
فهو ضعيفٌ أو شديدُ الضعفِ	
وما روى مختلطٌ مردودٌ	[الاختلاط]
وما روى الفاسقُ فهو المنكرُ	[الفسق]
بأن ما يرويه من تقدموا	[الحديث المنكر]
وهكذا مبتدعٌ تفردا	[البدعة]
وقولهم من الدليل عاري	
وما روى متهمٌ متروكٌ	[الاتهام: المتروك]
وما روى الوضاعُ قل موضوعٌ	[الوضع: الموضوع]
جهالة الراوي هنا عينيةٌ	[الجهالة]
وسمّي المستور وهو من روى	[المستور]
أنه لم تثبت له عدالةٌ	
أو صفةٍ لم تشتهر له أربُ	
بقيةٌ يحملُ فيه الأوليهُ	
من بين راويين كالأوتادِ	
يدري عن التدليس أكثرُ الملا	
كذاك ما أنأنه يدلسُ	
وهذا من موارد النزاعِ	
والظاهرُ الصحةُ لولا العارضُ	
من جهة الرواة لا الإسنادِ	
أو قدحٍ ضبطٍ فيه أو جهالةُ	
قوادحٍ في صحة الروايةِ	
أو سيءُ الحفظ أو في الوهم شططٌ	
بحسب حاله وقدر الوصفِ	
وما رواه قبلَ ذا معدودٌ	
من الحديث ثم قومٌ قرروا	
كمنكرٍ في حدّه فعَمَمُوا	
فبعضهم بشأنه تشدداً	
خالفهم في ذلك البخاري	
وهو الذي في صدقه مشكوكٌ	
وهو الحديثُ المفترى المصنوعُ	
وسمّي المجهول أو حاليةٌ	
عنه جماعةٌ حديثه سوى	
بشهرة أو نصٍّ أو إمامةٌ	



[المجهول]	أما المجهول فهو من روى له	راوٍ ولا نعرف بعد حاله
[الجرح والتعديل]	فهو لذا شر من المستور	ويقبل التعديل من مشهور
	والجرح قديم إن يكن مفسرا	لا مبهما هذا الذي بعد جرى
	وقدّم الحكم من الإمام	العدل في أحكامه الهمام
[المبهم والمهم]	ومبهم من في الحديث لم يُسم	ومهم ما الاسم فيه قد يُعم
	وذي هنا في حيز المجهول	وربما لم تقدح في المقبول
[المخالفة]	ما خالف المقبول فيه أعلى	منه فذاك في القبول أولى
[المحفوظ]	وما روى الأولى هو المحفوظ	لأنه بحفظ ذا محظوظ
[الشاذ]	والشاذ منها ما رواه الأدنى	وخالف الأعلى كما ذكرنا
[المعروف والمنكر]	أما إذا ما خالف الضعيف	من كان أولى هاهنا التعريف
	لما روى بأن ذاك منكراً	يقابل المعروف وهو الأظهر
	أما إذا اشتد الخلاف جداً	وقد تساوت الرواة ندّاً
[المضطرب]	فذلك المضطرب المعدود	من جملة الضعيف والمردود
[المقلوب]	وقد أتى المقلوب في الإبدال	لفظاً بلفظ نحو (بالشمال)
	كذا بالإسناد كقلب الراوي	تقديمًا أو تأخيرًا بالتساوي
[المصحف]	مصحف ما غيّرت فيه النقط	محرف ما غيّر الشكل فقط
[المدرج]	ومدرج ما غيّر السياق	فيه وما في متنه يساق
	لفظ بلا فصل كلام أجنبي	من الرواة في أحاديث النبي
[زيادة الثقة]	هذا وقد رجح في الزيادة	من ثقة قبولها كالعادة
	وقيل بل تقبل أو ترد	بلا اطراد أخذهم والرد
	وإنما بحسب القرائن	تحتفها كما في الرأي البائن
[المزيد في متصل الأسانيد]	هذا وسم زائداً مزيدا	في سند متصل قد زيدا

واحكم برّد هذه الزيادة	إن ثبتت وهماً خلاف العادة
فإن ترجحت هنا فالخالي	منها خفي السقط بالإرسال
من تابع الشيخ على الرواية	متابع يُسمى في الدراية
ما دام جاء من طريق واحد	وبعده يعضد بالشواهد
وهي التي من أصلها تفرق	لكنها في متنها تتفق
مسلسلٌ تابع الرواة	فيه على حالٍ أو الصفات
تشابهت كعالمٍ عن عالم	ومثله كسالمٍ عن سالم
مسلسلُ الأفعال والأقوال	فيه كما الصفات والأحوال
وما روى الراوي عن الأقران	مدبجٌ إن يشترك اثنان
فيروي كلُّ منهما للآخر	وقلُّ رواية القرين واقصر
إن يروي واحدٌ من الاثنين	فقط عن الآخر من هذين
والعالي ما قلَّ الرواة فيه	من دون سقطٍ عند حافظيه
وضده النازل وهو ما غدا	إسناده من الرواة أزيدا
وسابقٌ إلى سماعٍ سابق	فهو القديم ثم يأتي اللاحق
ما حَدَّثَ الأكابر الأصاغرُ	ثلاثة تحفظها الدفاترُ
ما اتفقت أسماؤها فالمتفق	واختلفت أشخاصهم فالمفترق
مؤتلفٌ تتفقُ الأسماءُ	مختلفٌ يختلفُ الأداءُ
مشبهةٌ ما اتفقت أبناءُ	واختلفت في ذلك الآباءُ
وعكسه في الاسم وهو المشتبه	في اللفظ لا بالخط فيه فانتبه

[المشترك بين
المقبول والمردود]

[المتابع والمشاهد]

[المسلسل]

[المدبج]

[رواية القرين]

[العالي]

[النازل]

[السابق واللاحق]

[رواية الأكابر]

[المتفق والمفترق]

[المؤتلف
والمختلف]

[مشبهة النسبة]

[مشبهة اللفظ]

الحديث من حيث الإضافة إلى القائل

[الحديث القدسي]	وما أضفته إلى الله العلي	هو القدسي وخذ القول الجلي
	يشابه القرآن فاللفظ له	سبحانه وحيا وليس مثله
	إذ أنه بلا تحد للورى	أتى ولا تعبد فيه جرى
[المرفوع]	وما يضاف للنبي المرفوع	وما لتابع هو المقطوع
[الموقوف]	وما أضيف للصحابي فذا	هو الموقوف أسما عندهم كذا
	وكل من مات على الإسلام	وقد رأى المبعوث للأنام
	فهو الصحابي عظيم الأجر	وكلهم عدل جليل القدر
[المقطوع]	وتابع من صحب الصحابي	حديثه المقطوع في الصواب

صفة التحمل والأداء وشروطهما

[السماع]	قراءة الشيخ على الطلاب	هي السماع أو ثق الأسباب
[القراءة]	ثم قراءة على الشيخ كما	ساوى هنا بعضهم بينهما
[الإجازة]	ثم إجازة لما يرويه	أجودها ما كان من يديه
[المناولة والكتابة]	لغيره مناو لا يدا بيد	أو كاتب له إلى ذاك البلد
	بالإذن أن يحدث الحديث	عنه فصيح بعدها التحديث
[ألفاظ الأداء]	وفرّق بين قولهم حدثنا	وقوهم أخبرنا أنبأنا
	وخصّ أو لا لأول أتى	وثالثا لذا الأخير يا فتى
[شروط قبول الرواية]	والشرط كما تقبل الرواية	العقل والإسلام والهداية
[العدالة]	عدالة تحجزه عن الخنا	أو خاتم يحرمه من الثنا
	بشرط أن يسمع في التمييز	ودونه فامنع من التجويز
[الضبط]	والضبط شرط للقبول أيضا	هذي الثقات ما عداهم مرضى

ويعرف الضابط في الحديث
فقلما يخالف الثقات
وَيُدْرِكُ الضبطُ بعرضه على
-سبرًا وتقسيمًا- روايات الملا
إن كان مستقيمًا في التحديث
وقلما يخطي على الأثبات

ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها

أما الصدوق الحسن المليح وغيرهم يكشفه التعريف تفاوت الترتيب فيها والسبب رتبها جمع من الحفاظ ثبت ومتقن كذاك حجة وما به بأس على التحقيق كذا مأمون عندهم واختاروا أو صالح الحديث أو شيخ وسط محله الصدق كذاك صالح رووا حديثه وأيضًا يكتب وسّيء الحفاظ كذا التوصيف وليس عمدة ولا مريضًا ونحو هذه وأيضًا قالوا ويأتي بعده الحديث المنكر وليس شيئًا وضعيف جدًا مُطَرَّح مضطرب التحديث حديثه وساقط فيه نظر	فما رواه ثقة صحيح ودونه فذلك الضعيف وبينهم منازل من الرتب في شأنها لكثرة الألفاظ فللصحيح حافظ أو ثقة والحسن قد خُصَّ بالصدوق وليس فيه بأس أو خيار لحسن لغيره شيخ فقط وجيد الحديث أو صويلح أو حسن الحديث أو مقارب وللضعيف لئِنْ ضعيف بليس حجة ولا قويًا وفيه ضعف خُلف أو مقال تعرف من حديثه وتنكر مَنْ قِيلَ في راويه وإِ رَدًّا وارم به ومنكر الحديث وللمتروك متروك لا يعتبر	[ألفاظ التعديل] [توثيق صحيح الحديث] [ألفاظ التصديق لحسن الحديث] [ألفاظ التليين لحسن الحديث لغيره] [ألفاظ الجرح: ضعيف الحديث] [منكر الحديث]
---	--	---

وذاهبُ الحديثِ أيضًا يُتركُ
متهمٌ في صدقه أو هالكُ
أو سكتوا عنه وليس ثقةً
ويأتي بعد هذه مرتبةً
[موضوع الحديث] آخرُها الموضوعُ ما يقالُ
له كذابٌ وضاعٌ دجالُ
وكل ما دون الضعيفِ مستطرُ
من منكر فما رووا لا يعتبرُ
به فلا يصلحُ هذا عاضداً
لغيره ولا يصح شاهدًا

الحديث المقبول من حيث العمل به وعدمه

هذا وليس كلُّ مقبولٍ وردُ
يُعملُ فيه بل هناك ما يُردُّ
[الناسخ والمنسوخ] إذ فيه منسوخٌ وفيه ناسخٌ
رافعٌ حكمَ غيره وراسخٌ
[محكم الحديث] ومحكمُ الحديثِ ما ليس لهُ
مُعارضٌ فاعرف هنا أحوالهُ
[مختلف الحديث] مختلفٌ مُعارضٌ من غيره
من الحديث وهو من عسيره
[متشابه الحديث] وما تشابهت من الأخبارِ
مردّها إلى العليم الباري
[الخاتمة] تمّت بحمد الله ذي الجمالِ
والمجد والجلال والكمالِ
مقروءةً على الأديب الكاملِ
على ابن جراح مفيد الأمل^(٣)
في أول الشهر ربيع الثاني
من بعد عشر العقدِ والثماني

(٣) هو الشيخ العلامة الأديب إبراهيم بن سليمان الجراح رحمه الله أخو شيخنا العلامة الفقيه محمد بن سليمان الجراح، وقد قرأت عليه أصل هذا النظم في يومي الأربعاء والخميس ٣٠٢ ربيع الآخر سنة ١٤١٨ هـ الموافق ٧/٨/١٩٩٧ م عصرًا في مسجد مريم بضاحية عبد الله السالم.

واستحسن رحمه الله هذه المنظومة ووافق بعدها على أن أقرأ عليه منظومتي في القواعد الفقهية، ولم يكن يقبل رحمه الله أن يقرأ عليه أحد، بل يأخذ ما يعرضه عليه طالب العلم فيقرأه ويصححه، إلا أن الناظم أبى عليه إلا أن يقرأها عليه بنفسه لينتظم في سلك طلابه بالقراءة عليه، فأنشده نصفها يوم الأربعاء والنص الآخر يوم الخميس، فلما بلغت قولِي: (مقروءة على الأديب... إلخ) قال: لا، لا داعي لذكر الاسم، فقلت له: ألم أقرأها عليك يا شيخ إبراهيم؟ قال: بلى، قلت: فكيف لا أذكر ذلك؟! فقال: كما تحب.

من هجرة النبي ذاك المصطفى	من بالعبودية حاز الشرفا
صلى عليه الله ما تواترت	أمطارها فأنبئت وأخضرت
ونوّرت حدائق الأزهار	وغردت بلابل الأشجار



رائعة الابتدا في نظم الأجرومية وقطر الندى

رائعة الابتدا في نظم الأجرومية وقطر الندى

الحمدُ لله ومن شاء هدى	للأجرميّة مع قطر الندى
إذ واجبٌ ليُفهم الكتابُ	أن يُعلمَ البيانُ والإعرابُ
وهذا نظمُ متنِ الأجروميّة	مع شرحها كالتحفة السنيّة
وشرح الكفراوي وشرح الأهدل	مع ابن قاسمٍ فخذُ بالأعدل
وزدتُ ما قد زاد في قطر الندى	عليها فاحفظه تجدُ بلّ الصدى
فابدأ بحمدِ الله ثم صلّ	على النبيّ المصطفى وجلّ

الكلام وما يتألف منه وما يُعرف به

كلامنا اللفظُ المفيدُ العربي	كمثلِ قلّ زيدٌ كريمُ النسبِ
اسمٌ كذا فعلٌ وحرفٌ معنى	يُعرّبُ بعضُهُ وبعضُ يُبنى
ويُعرف الاسمُ بأل كالأرضِ	وبالتنوين والندا والخفضِ
بالباء والكافِ ورُبَّ وعلى	ومن وفي وعن واللامِ وإلى
كذاك بالواو هنا والباءِ	في قسمٍ أتت كذا بالتاءِ
ومُذٌ ومنذُ أيضًا حرفا جرّ	كذا بإسنادٍ عليه يجري
ويُعرفُ الفعلُ بـ (سوفَ) قد ولم	وتأتُ والأمرِ نحو قُمْ ونَمْ
سواهما الحرفُ كـ مِن ولم وهل	كذاك إنَّ وخلا ولن وبلّ

باب الإعراب والبناء والتقدير

وَحَدَّ الإِعْرَابِ تَغْيِيرُ طَرَا
عَلَى الْحُرُوفِ فِي أَوَاخِرِ الْكَلِمِ
فَلَأَسْمَاءِ الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ أَتَى
وَلِلْأَفْعَالِ الرِّفْعُ وَالنَّصْبُ كَذَا
وَقُدِّرَ الإِعْرَابُ لِلتَّعَذُّرِ
لَهَا عَلَيْهِ وَهُوَ الْأِسْمُ الْمُقْتَفَى
وَقُدِّرَ الإِعْرَابُ أَيْضًا لِلثَّقَلِ
وَهُوَ الَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ تَلِي
فِي الرِّفْعِ وَالْخَفْضِ عَلَيْهِ قُدِّرَ
كَ (جَاءَ الْقَاضِي) وَأَتَيْتُ الْقَاضِيَا
وَإِنْ تَنَكَّرَ قُلُوبُ أَتَانَا قَاضٍ
وَقُدِّرَ الإِعْرَابُ لِلْمُنَاسَبَةِ
تَقُولُ بَعْتُ مَنْ جَارِي كِتَابِي
وَقُدِّرَ الإِعْرَابُ فِي الْمُعْتَلِّ
بِالرِّفْعِ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ لِلثَّقَلِ
وَالنَّصْبِ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ يَظْهَرُ
ثُمَّ اللَّزُومُ فِي أَوَاخِرِ الْكَلِمِ
بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ الْبِنَاءُ يَكُونُ
وَكُلُّ الْأَفْعَالِ عَلَى الْبِنَاءِ
وَكُلُّ حَرْفٍ قَدْ أَتَاكَ مَبْنِي
وَيُبْنَى أَيْضًا مَضْمُورُ الْأَسْمَاءِ
لِعَامِلٍ لَفْظًا بَدَأَ أَوْ قُدِّرَا
رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَكَذَا خَفْضٌ وَجَزْمٌ
وَالْخَفْضُ لَا الْجَزْمُ فَخَذَهَا يَا فَتَى
وَالْجَزْمُ لَا الْخَفْضُ فَمَا هَذَا لَذَا
فِي كُلِّ مَقْصُورٍ فَذَا لَا تُظْهَرُ
بِأَلِفٍ لَازِمَةٍ كَ (المصطفى)
فِي كُلِّ مَنْقُوصٍ أَتَاكَ فِي الْجَمْلِ
كَسْرًا خَفِيفَةً كَ (قَاضِي) لَا (وَلِي)
إِعْرَابَهُ وَالنَّصْبُ فِيهِ أَظْهَرَ
وَجِئْتُ لِلْوَالِي وَكَانَ رَاضِيَا
مَنْوَنًا كَسْرًا مِنْ وَالٍ رَاضٍ
عَلَى مُضَافٍ إِلَيْهَا وَكَسْرٌ نَاسِبَةٌ
وَزَارَنِي أَبِي كَذَا أَصْحَابِي
كَفَعَلَ يَدْعُو يَسْعَى وَيَجْلِي
وَلتَعَذَّرِ فِي يَسْعَى قَدْ حَصَلَ
لِخَفْفَةٍ لَا أَلِفٍ ذَا يَعْسُرُ
لِحَالَةٍ هُوَ الْبِنَاءُ قَدْ عَلِمَ
وَالْكَسْرُ أَيْضًا وَأَتَى السَّكُونُ
إِلَّا الْمَضَارِعَ فَكَالْأَسْمَاءِ
إِذْ أَنَّهُ الْأَصْلُ فَلَا تَسْتَشْنِ
وَكُلُّ مُوصُولٍ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ

كذلك اسمُ الشرطِ والإشارة	واسمُ الاستفهامِ من العبارة
كذاك إن تقطع عن الإضافة	لمبهم الظروفِ ذي المضافة
وظرفُ الآنِ إذْ وحيثُ دوماً	مبنيةٌ كذا فعَالِ اسما
وكلُّ مختومٍ هنا بويِّه	من الأسماءِ مثل سيويِّه
وكلُّ تركيبٍ من الأعدادِ	كـ (خمسة عشر) غيرَ الأفرادِ

علامات الإعراب

علامات الرفع

لرفع أربع علاماتٍ بدتْ	ضمُّ وواوُ أَلِفٌ نونٌ أتتْ
فضمةٌ علامةٌ للرفعِ	في المفرد الاسمِ كما في الجمعِ
أي جمعٍ تكسيرٍ وجمعٍ سالمٍ	مؤنثٍ كذا في فعلٍ سالمٍ
مضارعٍ لم يتصل ما يوجبُ	بناءً في آخرِ كـ (يُحجِبُ)
والواو للرفع في موضعينِ	كـ (المسلمون) وكـ (ذو النورينِ)
أي جمعٍ سالمٍ مذكرٍ كما	في الخمسةِ الأسماءِ فلتحفظهما
والخمسةُ الأسماءُ أبوكُ فوكُ	أخوكُ ذو مالٍ كذا حموكُ
والألفُ للرفعِ أتت في موضعٍ	في خمسةِ الأفعالِ في المضارعِ
كـ (يفعلان الخير) يفعلونه	وتفعلان البر تفعَلونَه
كذاكَ تفعَلين إن تخاطبِ	أنثى كـ (توفين بعهد الخاطبِ)



علامات النصب

لنصب خمسة علامات هي	فتح كذا ألف وكسرة ويا
وحذف النون ثم بالفتحة سَم	المفرد الاسم وتكسيرا يعم
كذا مضارع ولا به اتصل	شيء وناصب عليه قد دخل
والألف علامة للنصب	في خمسة الأسماء رعاك ربي
تقول هل رأيتم أبا نا	ذا الفضل أو حماكم أخانا؟
وكسرة للنصب في المؤنث	السالم كـ (الأخوات) ورث
والياء للنصب في موضعين	في الجمع والمثنى كـ (الأصلين)
وحذف النون في الأفعال الخمس	نصباً كـ (لن يغطوا ضوء الشمس)

علامات الخفض

والخفض قد جاءت له علامة	كسر وياء وكذا فتحة
فكسرة لمفرد وجمع	مؤنث وتكسيرا للجمع
والياء للمثنى والجمع كذا	الخمس الأسماء على الخفض بذا
كـ (خذ للوافدين في العيدين	هدايا من أخيك ذي اليدين)
وفتحة للخفض فيما يُعرف	من الأسماء عندهم لا يُصرف
كـ (أحمد) وعمر وحمرا	وزينب وطلحة وسكري
وحضر موت يوسف عثماننا	كذا كـ (أحسن) مثنى سكرانا
وما على أيضاً مفاعل جمع	كذا كـ ما على مفاعيل وضع
وكلها بالفتح جرّت فاعرف	ما لم تُضف لها ولم تُعرّف
تقول من محارب المساجد	أتى إلى أحمد مصر الماجد

علامات الجزم

هَذَا وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ	سُكُونُهُ وَيُحْذَفُ الْحَرْفَانِ
أَيُّ حَذْفٍ نَوْنٍ خَمْسَةِ الْأَفْعَالِ	جَزْمًا كَذَا حُرُوفُ الْاِعْتِلَالِ
إِذَا يَكُنْ مُضَارِعٌ مُعْتَلٌّ	كَ (لَمْ يَطْفُ) كَذَا لَمْ يَحُلُّوا
أَمَّا سُكُونُهُ فَفِي مُضَارِعٍ	صَحِيحٍ آخِرٍ كَ (لَمْ يَسَارِعِ)

الإعراب بالحركات والحروف

بِالْحَرَكَاتِ وَالْحُرُوفِ أَعْرَبَ	لِلْأَسْمِ هَاهُنَا وَالْفِعْلِ الْمَعْرَبِ
فَأَعْرَبْنَا بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعًا	الْمَفْرَدَ وَالْجَمْعَ وَالْمُضَارِعَا
أَيُّ جَمْعٍ تَكْسِيرٍ وَأَنْثَى سَالِمٍ	كُنْ حَافِظَاتٍ لِلْمَحَارِمِ
فَالرَّفْعُ فِيهَا قَدْ أَتَى بَضْمَةً	وَالنَّصَبُ فِيهَا قَدْ أَتَى بَفَتْحَةٍ
وَكُسْرَةٌ لِلخَفْضِ وَالْجَزْمُ بَدَا	سُكُونُهُ فِيهَا وَوُفِّقَتِ الْهَدَى
اسْتَثْنِ جَمْعَ سَالِمٍ مُؤَنَّثٍ	وغيرَ مَصْرُوفٍ وَأَيْضًا ثَلَاثِ
بِالْفِعْلِ مَعْتَلًّا بِحَذْفِ الْآخِرِ	بِالْجَزْمِ وَالثَّانِي هُنَا إِنْ تَجَرَّرَ
فافتحه عكس أولٍ فذا اكسر	لِلتَّاءِ دَائِمًا فِي نَصَبٍ وَاجرر

الإعراب بالحروف

وبِالْحُرُوفِ لِلْأَسْمَاءِ السِّتَةِ	وَالْخَمْسَةِ الْأَفْعَالِ وَالتَّثْنِيَةِ
وَسَالِمِ الْجَمْعِ هُنَا الْمَذْكُورِ	بِالْيَاءِ إِنْ تَنْصَبَ لَهُ أَوْ تَجَرَّرَ
وَالْوَاوِ رَفْعًا وَالثَّانِي شَبْهَهُ	بِالْيَاءِ خَفْضَهُ وَأَيْضًا نَصْبَهُ
وَالرَّفْعُ لِلْمُثْنَى جَاءَ بِالْأَلْفِ	كَسْتِ الْأَسْمَاءِ نَصَبًا فَانْتَصَفَ
وَالسِّتَةُ الْأَسْمَاءِ مِثْلُ الْجَمْعِ	فِي الْخَفْضِ بِالْيَاءِ وَبِوَاوِ الرَّفْعِ

وخمسة الأفعال بالنون عُرف رفع وبالجزم وبالنصب حُذف

باب الأفعال

والفعل ماضٍ أمرٌ أو مضارعٌ	كـ (سَارِعٌ) وسَارِعٌ ويُسَارِعُ
فالماضي مبني على الفتح أبدُ	كمثل ما غدا ولا راح أحدُ
ويبنى بالسكون إن به اتصل	ضميرُ رفعٍ وبضمٍّ قد حصلُ
كـ (أسلمُوا) كذاك أسلمتُ أنا	فهذه على البناءين هنا
والأمر مبني على ما يجزمُ	مضارعٌ منه كـ (زُرْنَا) والزَمُوا
على السكون أو بحذف الحرفِ	أي حرفِ علّةٍ ونونٍ (أوفي)
والرفع أصلُ إعرابِ المضارعِ	ما زيد في أوله بالأربعِ
حروف تأتي وهو مرفوعٌ أبدُ	إِلَّا لناصبٌ وجازمٌ وردُ
فانصبه إن يدخل عليه ناصبُ	من عشرةٍ وهي هنا النواصبُ
أنْ ولكي وكى وحتى وإذنُ	والفاءُ والواوُ وأوْ وَلَ وَلَنْ
واجزمه إن يدخل عليه جازمُ	ثمانٍ عشرةٍ وهي الجوازمُ
لَمْ وأَلَمْ ولا مٌ أمرٌ لَمَّا	ولا في نهْيٍ ودُعَا أَلَمَّا
وإنْ وما وَمَنْ وأي ومهما	وأيْن أنَّى ومتى وإذْ ما
كذلك أيَّان أتت وحيثُما	كذا إذا في الشعر ثم كيفَما
وإنْ وما تلاها فعلين اجزمُ	بها لشرطٍ كـ (إن تعزمُ أعزمُ)
وابنٍ إذا تَوَكَّدنْ بالنونِ	مضارعًا فتَحَّا وبالسكونِ
ابنٍ إذا انتهى بنون نسوةٍ	كـ (هل نساؤهم يصبحن أسوةً)

مرفوع الأسماء

وسبعةٌ من الأسماء تُرفعُ	الفاعلُ كـ (جاء عمرو ويشفعُ)
ونائبُ الفاعلِ ذا المفعولُ	إن لم تسمِ فاعلاً تقولُ
لا يُضربُ الحُرُّ ولا يُردُّ	والمبتدأ ثالثُها يُعدُّ
والخبرُ وإسمُ كان يُرفعُ	والخبرُ في نحو إني سامعُ
وكلُّ ما لهذي الستُّ يتبعُ	سابعُها في العدِّ وهي أربعُ
النعْتُ والعطفُ كذا التوكيدُ	والبَدَلُ الرابعُ يا سعيدُ

الفاعل

أولُها الفاعلُ ذاك الاسمُ	يُرفعُ بعد فعلٍ هذا الرسمُ
إن أُسندَ الفعلُ إليه كـ (دعا	زيدُ) ومات حارثُ وما سعى
ولو مجازاً كـ (سما الجدارُ)	واتسعتُ وقد تضيقُ الدارُ
وقد أتى صريحاً أو مؤولاً	بمصدر كـ (ساءنا أن ترحلا)
وجُـرَّ بالباء بلا اشتباهٍ	كنحو قوله (كفى بالله)
كذلك (ما جاءنا من نذيرِ)	فالاسمُ فاعلٌ على التحريرِ
مرفوعٌ بالضمِّ لکن اشتغلُ	بالجرِّ بالحرف المناسبِ المحلُ
فقل لذا: ما جاء من صديقٍ	لنا ولا رفيقُ أو رفيقُ
ونحو قام زيدٌ هذا ظاهرُ	وقمتَ أي أنت فهذا مضمَرُ
وواجب مع فعل تأتي التاءُ	في نحو هاهنا أتتْ أسماءُ
فإن فصلتْ فعلى الجوازِ	كذلك المؤنثُ المجازي
وواجبٌ له تجريدُ العاملِ	عن مضمَر كذا تأخيرُ الفاعلِ
تقول صلى المؤمنون الفجرا	وزار الصحابان اليوم عمرا

وَرَبَّمَا تَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ حَتَّمَا عَلَى فَاعِلِهِ تَقُولُ
 قَدْ ابْتَلَى مُوسَى النَّبِيَّ رَبُّهُ وَأَيَّمَا تَحْبِيْهِ سَاحِبُهُ
 وَزَارَنَا زَيْدٌ فَهَذَا أَخْرَجَ لِلْفَصْلِ وَالشَّرْطِ وَعَوْدِ الْمَضْمَرِ
 لَا أَنْ يَكُونَ فِي لَبْسٍ وَلَيْسَ مَا يَمْنَعُكَ (زَارَ مُوسَى عِيسَى)
 وَعَرَّفَنِي فَاعِلٌ بِئْسَ نَعَمَ وَجُوبًا نَحْوِ نَعَمِ الْبِنْتِ سَلَمَى
 وَنَعَمَ دَارُ الْمُؤْمِنِينَ الدَّارُ وَحَبَّذَا فِي الْجَنَّةِ الْقَرَارُ
 وَبِئْسَ لِلظَّالِمِ عَنْهَا بَدَلًا فَذَا الضَّمِيرُ فِي التَّمْيِيزِ جَعَلَا
 ثُمَّ الْمَخْصُوصُ مُبْتَدَى مَرْفُوعٌ وَسَبْقُهُ لِفَاعِلٍ مَمْنُوعٌ
 كَذَا لَتَمْيِيزٍ عَلَى نِزَاعٍ وَجَازَ سَبْقُ فَعَلٍ بِالْإِجْمَاعِ
 كَ (زَيْدٌ الصَّالِحُ نَعَمَ الْعَبْدُ) كَمَا تَقُولُ نَعَمَ الْعَبْدُ زَيْدُ
 كَذَا تَقُولُ نَعَمَ عَبْدًا بِكْرُ وَحَبَّذَا لِلصَّابِرِينَ الصَّبْرُ
 وَنَحْوِ زَيْدًا زَرْتَهُ اشْتَغَالَ فَالْنَصْبُ كَالرَّفْعِ فِيهِ احْتِمَالُ
 فَإِنْ رَفَعْتَ زَيْدًا فَهُوَ مُبْتَدَا وَإِنْ نَصَبْتَهُ فَمَفْعُولٌ بَدَا
 لِفَعَلٍ سَابِقٍ عَلَيْهِ مَضْمَرِ حَتَّمَا مَفْسَّرٌ بِالْفَعْلِ الْمَظْهَرِ
 وَإِنْ سُبِقَ بِأَدَوَاتِ الْحِضِّ وَالِاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ وَالْعَرْضِ
 فَالْنَصْبُ وَاجِبٌ وَمَا تَخْتَصُّ بِاسْمٍ كَمَا إِذَا الْفُجَاءُ فَنَصُّوا
 عَلَى وَجُوبِ الرَّفْعِ كَ (دَخَلْتُ) إِذَا زَيْدٌ يَسْحَبُهُ الْمُئْبِتُ
 وَنَحْوِ بَاعَنِي وَبَعْتُ الْبَائِعُ يُعَدُّ هَذَا عَنْدهُمْ تَنَازُعُ

نائب الفاعل

ثانیهما نائبُ فاعِلٍ بَدَا فِي الْأَصْلِ مَفْعُولًا وَمَرْفُوعًا غَدَا

من بعد فعلٍ دون ذكر فاعلٍ
وناب عنه هاهنا إن غابا
المصدرُ كـ (سير بالبريدِ)
وَضُمَّ أَوَّلًا لِمَاضٍ وَاكْسَرِ
وَضُمَّ أَوَّلًا مِنْ الْمَضَارِعِ
كـ (أَكْرَمَ الْقَوْمَ) وَيُكْرَمُ الْفَتَى
فإن أتى الماضي معتلَّ الوسطِ
اكسَرُ هنا الأَوَّلَ واقلبِ الألفَ
كنحو هل يُقْبَلُ رأيُّ الجاهلِ!
الجارُّ والظرفُ وأيضًا نابا
والفرسخان والسير الشديدِ
ما كان في المجهول قبل الآخرِ
وافتح قُبيل آخرٍ وأتبع
وأكرموا جميعهم ومن أتى
كـ (باع) أو كـ (قال) فالقول الوسطُ
ياءً كـ (بيع الثوبُ) مني بألفٍ

المبتدأ وخبره ونواسخهما

والاسمُ المرفوعُ هنا بالابتدا
صريحٌ أو مؤوَّلٌ بالمصدرِ
بشرط أن يخصَّ أو يعمَّ
وخصَّ وصفٌ كـ (لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ)
ومسندٌ لمبتدئٍ هو الخبرُ
ومفردًا وجملَةً اسميةً
كـ (زَيْدٌ ذَا) أو ثَمَّ أو في الدارِ
وربما يسدُّ عنه الفاعلُ
وحذفه من بعد لولا أو جُبا
وقبل حالٍ لا تكونُ خبرا
لغير عاملٍ لفظًا ذا المبتدا
معرفَةٌ وساغ بالمنكرِ
إذ ما سواه لا يفيدُ علما
وعمَّ نفْيٌ وكذا أقاطن؟
يُرفعُ لفظًا أو محلاً يُعتبرُ
وشبهها يكون أو فعليَّة
وقد أتى وذا أبوه جاري
نحو أقاطنُ زيدٌ أم راحلُ
وقسم و (وَ) بمعنى يصحبُ
كـ (أحلى ما يكون النخلُ ثمرا)

كان وأخواتها

وارفع بكان الاسم وانصب الخبر	ناقصه ناسخة قد اشتهر
ككان ظل أمسى بات وبدا	أصبح ليس صار أضحى وغدا
ما زال ما انفك ما دام ما برح	ما فتى وكل ما منها اجترح
ككان أو يكون أو كون وكن	وكائن في حكمهن مثلهن
تقول ما زال علي صائما	ولم يزل عمرو بهند هائما
وكن كريما ويكون صالحا	ولا ينفك الحق دوما واضحا
وجاز في كل توسط الخبر	كما تقول كان سيذا عمر
وجوزوا تقديمه عليها	سوى ما دام فالصدر إليها

إن وأخواتها

وانصب بإن الاسم وارفع الخبر	ك (إن زيدا قادم بعد عمر)
ومثل إن لکن كأن	لعل ليت مثلها وأن
وإن أن جاء للتوكيد	وليت للتمني للبعيد
للاستدراك هاننا لکن	وللتشبيه قد أتت كأن
وللرجاء قد أتت لعل	ك (عل صالحا يأتي المكلا)
ولم يجز فيها توسط الخبر	إلا إذا ظرفا أنى أو حرف جر
ك إن زيدا عندنا مقيم	وخالدا في قومه زعيم
وإن قرنت ما الحرف بها اعمل	لها سوى ليت إن شئت أعمل
ك (إنما الله إله واحد)	ومثل ليت (إن سعد لسيّد)
وأما أن بالفتح إن تخفف	فأضمر اسم الشأن فيها واحذف

لَهُ وَأَخْبَرْنُ عَنْهُ بِجُمْلَةٍ	نَحْوُ أَنْ الْحَمْدُ فِي كُلِّ حَالَةٍ
مِنْ غَيْرِ مَا يَفْصَلُ فِي الْأَسْمِيَةِ	وَجَامِدٍ أَتَاكَ فِي الْفَعْلِيَةِ
كَ (أَنْ عَسَى) وَمِثْلَهُ (أَنْ لَيْسَ)	وَفِي الدَّعَا وَأَوْجَبُوا التَّنْفِيسَا
بـ (سَوْفَ) وَالسَّيْنِ أَوْ نَفِيهِ أَوْ قَدْ	أَوَّلُوا لَا فِي الدَّعَا وَفَعْلٍ قَدْ جَمَدُ
كَمِثْلِ (أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)	(وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا) ذَا وَأَيْضَا
كَ (أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا) وَذِي بِالْفَصْلِ	و (أَنْ لَا يَرْجِعُ) بِنَفْيِ الْفَعْلِ
وَإِنْ كَانَ تَخَفُّفٌ أَوْ جِبِّ الْعَمَلِ	وَأَفْصَلُ بَلَمْ وَقَدْ فِي فَعْلِيٍّ الْجَمْلُ
كَمَا فِي قَوْلِهِ (كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ)	وَأَضْمَرَ اسْمَ الشَّأْنِ ذَا فِي الْمَعْنَى
وَإِكْسَرُ لـ (إِنَّ) فِي صَدْرِ الْكَلَامِ	وَبَعْدَ مُحْكِيٍّ وَقَبْلَ اللَّامِ
كَمِثْلِ (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)	وَإِنَّ الشَّرْكَ لَضَعِيفٌ وَاهٍ
وَبَعْدَ أَيْمَانٍ كَمَا وَرَبِّي	إِنَّكَ يَا هِنْدُ لَأَنْتِ حُبِّي
وَوَاجِبُ دُخُولِ اللَّامِ فِي الْخَبَرِ	إِنْ خُفِفَتْ وَأَهْمِلَتْ وَمَا ظَهَرَ
قَصْدُ الْإِثْبَاتِ كـ (إِنْ زِيدَ لِرَجُلٍ)	فَارْقَةً عَنْ إِنْ لِنَفْيٍ فِي الْجَمْلِ
وَالْأَجَازُ اللَّامُ عَلَى الْخَبَرِ	وَأَسْمٍ مُؤَخَّرٍ وَمَعْمُولِ الْخَبَرِ
كَنَحْوِ إِنْ فِي هَذَا لِعَبْرَةٍ	وَاللَّهُ لِلْعَامِلِ مَوْفٍ أَجْرَهُ
كَذَا عَلَى ضَمِيرِ الْفَصْلِ مِثْلُ	إِنْ تَوْحِيدَ اللَّهِ لَهُوَ الْأَصْلُ

ظَنٌّ وَأَخَوَاتُهَا

وَانْصَبْ بِظَنِّ الْأَسْمِ أَيْضًا وَالْخَبَرِ	كَ (ظَنَّ زَيْدٌ صَالِحًا أَخَا عُمَرَ)
وَاجْعَلُهُمَا مَفْعُولًا ظَنًّا وَاجْعَلَا	لِكُلِّ فَعْلٍ الْقَلْبُ هَذَا الْعَمَلَا
يُظَنُّ يُحَسَّبُ يَخَالُ يَعْلَمُ	وَيَسْمَعُ وَيَجْعَلُ وَيَزْعُمُ

يتخذُ كذاكَ ههنا يرى	ويجدُ وهكذا أيضًا درى
وجاز إن توسطت إعمالُها	وراجحُ إن أخَّرت إهمالُها
تقول زيدٌ ظنَّ خالدًا عمرُ	وخالدٌ قد ظنَّ عامرٌ زُفرُ
وواجبٌ تعليقها عن العملِ	لفظًا هنا ليس محلاً إن دخلِ
ماله دونها صدرُ الكلامِ	على معمولها كالاستفهامِ
أو نفىٍ أو لامِ ابتداءٍ وقسمِ	كـ (قد درى لزيدٌ سيدٌ أشمُ)
ولتعلمنَّ أيُّنا أشدُّ	وقد علمت ما عليَّ جدُّ

التوابع

وكلُّ ما الإعرابُ فيها يتبعُ	لغيرها فهي هنا التوابعُ
النعثُ والعطفُ كذا التوكيدُ	والبدلُ هذا هو التحديدُ

النعث

النعثُ وصفٌ يتبع الموصوفا	إعرابًا أفرادًا جنسًا تعريفًا
إلا إذا يرفعُ اسمًا ظاهرًا	فالنعثُ ذا يتبعُ الاسمَ الآخرَ
بعده في التانيث والتذكيرِ	فقط لا في الإعراب والتنكيرِ
تقولُ جاء رجلٌ مشبوهُ	مع عمرو الزائرنا أبوهُ
وامرأةٌ مكرمٌ أخوها	ونسوةٌ مبجلٌ حموها
ومفردًا أتى جملةً كما	يكونُ شبه جملةٍ وقسمًا
إلى الحقيقيِّ من المتبوعِ	كـ (اشترِ وبعْ لزيدٍ المربوعِ)
والسببيِّ ليس بالحقيقي	كـ (بعْ لمن أبوه بالعقيقِ)

وشرطُ نعتٍ جملةٍ أن يُذكرَا موصُوفها فيها وأن يُنكَرَا
كـ (جاء حُرُّ قومه أمجادُ) وزارنا مشايخُ قد سادوا
وجاز في وصفِ المعلومِ القطعُ عن الاتباع والنصبُ والرفعُ
واقدرُ أعني أو هو تقولُ في القطع الحمدُ لله الجليلُ

المعرفة والنكرة

معرفَةٌ أولها الضميرُ والعَلَمُ ثانيها يا خيرُ
واسمُ إشارةٍ كذا الموصولُ مُحَلَّى أَل مضافها تقولُ
أنت محمدٌ وهذاك الذي القومُ قومه فاحفظ لذا وذي
وكلُّ شائعٍ في الجنسِ يُذكرُ يقبلُ أَل فَإِنَّهُ الْمُنْكَرُ

العطف

والعطفُ ذا التابعُ بالحروفِ في الحكم والإعرابِ للمعطوفِ
حروفُ العطف: وأو فاءٌ ثمَّ وأو وأم وحتى أيضاً أمَّا
وبل ولا ولكن ثم هذه تعطف في إعرابه لا حكمه
تقول جاء خالدٌ وعامرُ وزار صالحاً أو زيداً ثامرُ
وأمرُ بمعروفٍ هنا لا منكرٍ ولم يقم عمرو ولمَّا يأمرُ
وخذ هنا معنى حروفِ النَّسَقِ فالواو قد أتت للجمع المطلقِ
والفاءُ للترتيبِ والتعقيبِ وثمَّ للتراخي والترتيبِ
وحتى للغاية والتدريجِ وأو لمَّا يباح لا التحريجِ
على الإباحة أو التخييرِ كـ (فادِ أو مُنَّ على الأسيرِ)

كـ (جئت من أهلك أو أخيك؟)
نحو أذي من خشبٍ أم طين؟
عن خطأ من بعدما إيجابِ
من بعدما نفى أتى للعلمِ
وبل ولكن مثل لا في الحكمِ
ولا لقصر القلبِ والإفرادِ
تقول ما زيد هنا بل عمرو
كـ (جئت من أهلك أو أخيك؟)

التوكيد

وتابعٌ مخصوَصُ التوكيدُ
النفْسُ والعَيْنُ وكلُّ أجمعُ
ويتبعُ التوكيدُ في إعرابهِ
ورفعه كـ (جاء القومُ أجمعُ)
والنفسَ والعَيْنَ وجوبًا أفردِ
بوزن أفعل كما الزيدانِ
والقومُ أنفسهم كما الهنداتُ
وكلُّ للجمع أتت والواحدِ
وأجمعُ جمعاءُ ذي للمفردِ
معرفَةٌ بالفاظٍ تفيدهُ
وأكتعُ وأبتعُ وأبصعُ
مؤكِّدًا في خفضه ونصبه
وإنَّ زيدًا نفسَهُ قد يطمعُ
أو ثنَّ أو اجمعُ لغير الواحدِ
أنفسهما هنا مجاهدانِ
أعينهنَّ عندي حاضراتُ
كلا وكلتا للمثنى أكَّـدِ
وجَمَعُ أجمعون للتعدُّدِ

البدل

وبالبدلُ ذا التابعُ المقصودُ
كلُّ من كلٍّ وكذا إبدالُ
بالحكم دون رابطٍ معدودُ
بعضٍ من كلٍّ وكذا اشتمالُ

وهو كمبدلٍ في كلِّ حكمٍ	في خفضه ورفعته والجزم
تقول قد أتنا زيدا عمُّهم	وكم أفادني الشيوخ علمهم
وقد أكلنا عنده رغيفه	فتبدل البعض تقول نصفه
كذلك النسيان والإضراب	كنحو جاءت الروم الأعراب
وهكذا عطف البيان كالبذل	كل من كل جاء في كل محل
فنحو زارنا أبو حفص عمر	عن بدل عطف بيان اشتهر

عطف البيان

موضح أو مخصَّص الأعيان	من المتبوعات عطف البيان
كمثل (يسقى من ماء صديد)	والقائد خالد بن الوليد
وكل إسم جامد جاء يلي	موافقا متبوعه مما يلي
محلي أل بعدما اسم الإشارة	وبعد أي لتفسير العبارة
كذاك بنت وابن بعد الاسم	وكنية ولقب في الرسم
كذلك الموصوف من بعد الصفة	يليه في تنكيره والمعرفة
والجمع والإفراد والتذكير	والعكس والإعراب في التقرير

المنصوبات

منصوب الأسماء هنا خمسة عشر	يجمعها قول مفيد مختصر
قل مصدر كذاك مفعول به	أو معه رابعها من أجله
وخامس أتى ظرف الزمان	وسادس هنا ظرف المكان
والحال عدها في هذا سابعا	ثم التمييز والمستثنى تاسعا



والعاشر المنادى والحادي عشر
وثالثٌ من بعد عشرٍ الخبرُ
وخامسٌ من بعد عشرٍ ما انتصبُ
اسمٌ لـ (لا) و(إن) ثانيها عشرُ
في كان والتابعُ رابعُ العشرُ
لنزع خافضٍ فاحفظ لذا تُصَبُّ

المصدر

أولها المفعولُ وهو المصدرُ
في ثالث التصريفِ جاء اسما
ونحو عَدَّ عَدًّا ذا لفظيٍّ
وهو مؤكَّدٌ كمثل ما مضى
قضاءً عادِلٍ قضاءً مبرِّما
وناب عنه عدُّ وآلَةٌ
واسمٌ لتفضيلٍ كذا بعضٌ وكلُّ
قد ضربوا زيْدًا أشدَّ الضربِ
وحَدَّه سوطًا وذاك الحدُّ
المطلقُ المنصوبُ وهو مصدرُ
كـ (عَلِمَ) يَعْلَمُ صارِ عَلَمًا
وعَدَّه حسابًا معنويٍّ
كذا مبينٌ كمثل قد قَضَى
وحَدَّه حَدَّينِ ثم غَرَّمَا
ومضمَّرٌ منه كذا إشارةً
وذي مضافةٍ لمصدرٍ فقلُّ
وقد أَحَبَّ ليلي كلَّ الحبِّ
ومرةً وحَدًّا لا يحدُّ

المفعول به

والاسمُ المنصوبُ الَّذِي جرى بهِ
وانصبُ بفعلٍ متعَدٍّ واسمٍ
للفعلِ نحو يفهمُ وفاهمُ
ونحو قد أتيَتْ زيْدًا ظاهرُ
وهو هنا قسمانِ ثم المتصلُ
فعلٌ لفاعلٍ ذا مفعولٍ بهِ
فاعلُه ومصدرٍ وإسمٍ
وفهمه عليك ذا يا واهمُ
ونحو إياك أتيَتْ مضمَّرُ
كالهاءِ في قد زرتُهُ والمنفصلُ

إِيَّاهُ إِيَّاهَا كَذَا إِيَّاهُمَا	إِيَّايَ إِيَّانَا أَتَى إِيَّاكُمَا
إِيَّاكَ إِيَّاكَ أَتَى إِيَّاكُمْ	وَيَسْبِقُ الْفَعْلُ هُنَا الْمَفْعُولَا
إِذَا أَتَى الْفَعْلُ هُنَا مَوْصُولَا	بِأَنْ وَلَمْ وَقَدْ وَسَ وَسَوْفَ
كُنْهَو لَمْ يَنْسَ لَهُمْ مَعْرُوفَا	وَالْإِلَامُ فِي قَسَمٍ وَمَا تَعْجَبُ
كَمْثَلٍ مَا أَجْمَلَ جَوَّ الْمَغْرِبِ	كَذَا إِذَا الْفَعْلُ أَتَى مُؤَكَّدَا
كَ (أَكْرَمَنَّ الصَّائِبَ الْمَسْدَدَا)	كَذَا الْمَفْعُولُ الْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ
كَ (أَدْرَكُوا أَنَّكَ أَنْتَ الْأَوَّلُ)	وَوَاجِبٌ تَقْدِيمُ مَفْعُولٍ عَلَى
فَعْلٍ لَهُ بَعْكَسَ ذَا الَّذِي عَلَا	شَرْطٍ كَ (مَنْ) وَأَيُّ كَمَا تَقُولُ
مَنْ تُكْرِمُ نُكْرِمُ وَكَذَا الْمَفْعُولُ	إِذَا أَضَفْتَهُ إِلَى اسْمِ الشَّرْطِ
كَ (أَخَا مَنْ تَعْطِي يَا زَيْدُ أَعْطِ)	كَذَاكَ قَدَّمَ اسْمَ الْإِسْتِفْهَامِ
إِذَا أَتَى مَفْعُولًا فِي الْكَلَامِ	مَنْ وَمَتَى وَمَا وَأَيُّ وَأَيَّنَ
كَ (أَيْنَ نَمَتَ؟) وَكَ (مَنْ أَتَيْنَا؟)	وَبَعْدَ أَمَّا كَ (أَمَّا الْيَتِيمَ)
وَكَمْ فِي الْإِخْبَارِ فَكُنْ عَلِيمَا	كَذَاكَ إِنْ يُنْصَبُ بِفَعْلٍ أَمْرٍ
أَتَى بِالْفَاءِ نَحْوَ دَارًا فَأَشْرَ	

المفعول فيه

ظروف الزمان والمكان

على تقدير في ظرف الزمان	والاسم المنصوب من الزمان
وبُكْرَةً غَدًا صَبَاحًا عَتَمَةً	كُنْهَو الْيَوْمَ لَيْلَةً وَغُدُوَّةً
وَقْتًا كَذَا حِينَئِذَا كَذَا أَمَدًا	وَسَحْرًا كَذَا مَسَاءً أَبَدًا
زَيْدًا وَلَنْ أَزُورَ عَمْرًا أَبَدًا	تَقُولُ زَرْتُ الْيَوْمَ عَمْرًا وَغَدَا

والاسم المنصوب من المكان
 كـ (تحت) فوق ومع قدام
 وراء تلقاء ثم حذاء
 شمال دون وكذلك بعد
 كذا لدى وكل المبهمات
 ومبهم المقدار في المساحة
 كذا مصوغ مصدر من عامل
 وناب عنها مصدر وصفة
 كنحو زرتهم قدوم الضيف
 وقد مشيت نحوهم طويلا
 وانصب هنا للمعربات منها
 مع بقاء نية الإضافة
 كمثّل قوله (لله الامر
 وجرها بـ (من) بلا اشتباه
 على تقدير في ظرف المكان
 وخلف أعلى وهنا أمام
 ويمنة ويسرة إزاء
 هناك قبل وكذلك عند
 مشابهة للسته الجهات
 كـ (فرسخ) وميل في المسافة
 كـ (قد جلست مجلس المحامي)
 كل وبعض عدد إشارة
 كل النهار بعض هذا الصيف
 وخمس ساعات عشرين ميلا
 مضافة فإن قطعت عنها
 فابن على الضم لذي المضافة
 من قبل) والمراد ذاك النصر
 كمثّل (مالها من دون الله)

الحال

والحال الاسم المنصوب المفسر
 أو ما أتاك في جواب كيف
 وهو مبين لحال صاحبه
 والحال لا يأتي لغير المعرفة
 إلا إذا ساغ ابتداؤها الجملة
 والأصل أن يأتي في التمام
 وجاء الحال مفردا وجمله
 لوضع هيئة وهو منكر
 كـ (جاء حاملا للحرب سيفا)
 فاعلا أو مبتدأ أو مفعولا به
 وخالف الحال في هذا للصفة
 كقوله لمي موحشا طلل
 ونادرا في أول الكلام
 كـ (جاء ماشيا يعاني حملة)

التمييز

والاسم المنصوب الذي يُميّزُ	لمبهم الذواتِ ذا المميّزُ
لعددٍ ووزنٍ أو قدرٍ حسب	بمعنى من يُبينُ الذاتَ والنسبَ
ومنه ما يوصفُ بالمحوّل	من مبتدئ ومفعولٍ وفاعلٍ
وجاء بعد أفعال التفضيلِ	ونعمَ بئسَ حبٍّ في التمثيلِ
كذلك بعد كم الاستفهام	كـ (كم كتابًا يا فتى أُمّامي)
ولا يكونُ قطُّ إلا نكرةً	ومفردًا كـ (بعت ألفًا نمرّةً)
ورطلٌ زيتًا عندنا لا تمرّا	وضاق زيدٌ بعد عمرو وصدرا
وباعنا زيدٌ بغيرٍ لحمّا	وقد غدا أشهرَ منهم اسما
وحارثٌ أكثرُ منهم مالا	وحبذا ونعم زيدٌ حالّا
والأصلُ في التمييز يأتي جامدا	والحالُ مشتقّا كـ (جاء عامدا)
وجرّه بمن كـ (ألفٍ من إبلٍ)	أو بإضافة كـ (أرطالٍ عسلٍ)

الاستثناء

وما بـ (إلا) هاهنا يُستثنى	ونحوها فذلك المُستثنى
كذا سوى سوى أيضًا سواءٌ	غيرُ كذا وهذه أسماءُ
وليس لا يكون بانفراقٍ	فعلان هاهنا وأما الباقي
حاشا عدا خلا هنا فعليه	في النصب أو معها ما أو حرفيه
وإن أتى الكلام تامّا موجبّا	فالنصبُ مع إلا يكون واجبّا
كنحو قام القومُ إلا زيدا	وجاءت النساءُ إلا هندّا
وإن أتى منفيّا الكلامُ	تامّا هنا فاجعله يا همّامُ
بالنصب مستثنى بـ (إلا) والبدلُ	وجهّا هنا بحسب ما يقضي المحلُ
كـ (ما أتى القومُ هناك إلا	سعدٌ) أو سعدًا بعدما تعلّى

وإن أتاك ناقصًا منفيًا
فأعربُهُ هاهنا بحسبِ العاملِ
كـ (ما رأيتُ إلا زيدًا هاهنا)
وأَمَّا الأسماءُ إذا يُستثنى
مَجْرُورًا دائِمًا على الإِضافة
تَعَرَّبُ إعرابَ ما بعدَ إلا
تقول جاء القومُ غيرَ عمرو
ولم أبع للقومِ غيرَ حارثٍ
أما المُستثنى بالأفعال طُرًّا
واخفَضَ بها حرفًا كـ (حاشا الحُرِّ)
كـ (ما رأيْتُمُ إلا عليا)
ما كان من مفعولٍ أو من فاعلٍ
ولم يَقمُ إلا عليٌّ قبلنا
بها هنا فأعربِ المُستثنى
إليها أَمَّا هذه المضافة
في كل الأحوال كما تجلَّى
ولم يَطبُ للأكل غيرَ تمرٍ
وما أتى أهلُه غيرَ الوارثِ
فانصبْ كـ (جاء القومُ حاشا عمرا)
كذا عدا خلا في هذا الأمرِ

باب لا النافية للجنس

وانصب بـ (لا) نافية للجنسِ
يباشِرُ اسمُها لها مُتَنَكِّرا
مرفوعًا جاء أيضًا بالتنكيرِ
وتأتي لا من غير ما تكرر
مثاله لا رجلَ موجودُ
مكررًا لا (لا) هنا تقولُ
وإن تباشِرُ وتكررُ أعملِ
لا رجلَ في دارهم ولا كذا
ولا إذا ما أهملتُ قد أبطلوا
وفي اسم لا ثانيةً وجوهُ
اسمًا ويُنَيِّى بشروطِ خمسٍ
ويسبقُ اسمُها لزامًا خبرا
فـ (لا) كمثال إن في التعبيرِ
ودونما اقترانهما بالجارِ
وارفعُ بفصلِ الاسمِ يا محمودُ
لا عندهم مالٌ ولا فضولُ
لها إذا ما شئتُ ذا أو أهملِ
لا رجلٌ في دارهم ذاك وذا
إعمالها أو مثل ليس تعملُ
رفعًا ونصبًا وكذا بنوهُ

عطفًا على محلّ كلّ منهما
وعند إلغاء لـ (لا) هنا اقتصر
إذ ليس ما يصلح فيه العطف
وإن أتى اسمها مضافًا فاعرب
كنحو لا أخا جودٍ ذميم
بالاتّدا أو اسمٍ لا فاحفظهما
على البناء والرفع فيه واختصر
بالنصب هاهنا وهذا الصرْفُ
كذا شبيهاً بالمضافِ وانصب
ولا مهينًا نفسه كريم

المنادى

ثم المنادى وله أقسام
فالعلمُ المفردُ هذا يُبنى
كذاك يا زيدون يا زيدان
كذا منكّرٌ هنا مقصود
فإن وصفت جاز يا مولودا
أما المنكّرُ غيرُ المقصودِ
مضافًا هاهنا فهذي تنصب
تقول يا رحيمًا بالعبادِ
واغافلًا وقد أساء العمل
وتابعُ المبنيّ منه أعرب
وتابعُ المبنيّ هذا إن يُضف
فالنصب واجبٌ على المحلّ
ونعت أي بالرفع دومًا أعرب
وإن يك التابعُ هاهنا بدل
فأعطه حكمَ المنادى المستقر
لكل قسمٍ هاهنا أحكام
بالضمّ نحو قل يا ربُّ تُبنا
بالألِفِ والواو مَبْنِيَّانِ
من دون وصفٍ نحو يا مولودُ
عظيمًا خلقه غدا ممدودا
كذا المضافُ أو مثل المعدودِ
لا غيره وهذا حكمٌ واجب
وأي عبد الرحيمَ مَنْ تنادي؟
هلا ذكرت يا هُديتَ الأجل؟
بالرفع أو على المحلّ فانصب
ولم يكن جاء بلام وألف
كنحو يا أحمدُ جارَ الحليّ
كنحو قوله (يا أيُّها النبيّ)
من المبنيّ أو عطفًا بغير أل
كنحو يا عكرمةُ أبا عمر

والمستغاثُ به بـ (اللام) أتتْ	مفتوحةً ومن يُغاثُ كُسرَتْ
كلاهما يكونُ مجرورًا بها	كـ (يَاللَّهِ لِلصَّغَارِ مِنْ لَهَا)
والندبُ ذا المنادى مع تفجّع	بـ (وَ) و (يَا) كقولهم وا مضجعي
وحكمه حكمُ المنادى وأتتْ	ألفٌ بآخرٍ وهما فأشغلتْ
تقول وازيدُ هنا واحربا	واولدها وأميرَ الركبِا

المفعول له

والمصدرُ المنصوبُ ذا المفعولُ	له معللاً فعلاً تقولُ
قد قام زيدٌ إجلالاً لعمرو	وقد قصدتك ابتغاءَ الأمرِ
وشرطُهُ اتحادُهُ مع عاملٍ	في الوقتِ واتحادُهُ مع فاعلٍ
وإِلَّا فاجرُهُ بحرفِ الجرِّ	كنحو قد يزورهم للتمرِّ
أو زرتنا اليومَ لنكرمك غدا	أو زرتنا لإِكرامٍ منَّا بدا

المفعول معه

والاسمُ المنصوبُ المبينُ من معهُ	يُفعلُ بعد واو مفعولٍ معهُ
إن دلت الواوُ على المعيةِ	مع أولٍ لا عطْفِ الفاعليَّةِ
مسبوقَةٌ بناصبٍ كفعلها	أو اسمٍ فاعلٍ كما مفعولها
كـ (سائرُ صديقنا والنيلا)	أو مكررةً أو سيِّره واليلا
وجاء كيف أنت وعميرا	ومالكَ يا زيدُ وزهيرا
والنصبُ واجبٌ كـ (سرتُ وعمرُ)	على الأصح مثل سرتُ والقمرُ
كذاك قد مرَّ بهم وزيدا	إذ أوجبوا في الأول التوكيدا
بمضمَرٍ منفصلٍ والثاني	إعادةً لخافضٍ مُبانٍ
والعطفُ واجبٌ كـ (سار بدرُ)	وخالدٌ إلى الرها وبكرُ

إِذْ شَارَكَ الثَّانِي هُنَا بِالْفِعْلِ فَلَيْسَ مَفْعُولًا وَلَا كَمَثَلِ
جَاءَ رَئِيسُ الْقَوْمِ وَالْجِيشَانِ إِذْ جَازَ فِيهِ هَاهُنَا الْوَجْهَانِ

بَاقِي الْمَنْصُوبَاتِ

وَانْصَبْ بِنَزْعِ خَافِضٍ مَبْنِيَا كـ (اخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ)
وَانْصَبْ بِإِسْمِ فَاعِلٍ وَمَصْدَرٍ وَكَمْ فِي الْاسْتِفْهَامِ لَا فِي الْخَبَرِ
وَفِي تَعَجُّبٍ كـ (مَا أَحْلَى الثَّمَرُ) كَذَا الْإِغْرَاءُ وَالتَّحْذِيرُ فِي صَوْرٍ
كـ (اللَّهُ اللَّهُ) وَدُونُكَ الْعَمَلُ عَلَيْكَ الْاجْتِهَادُ إِيَّاكَ الْكَسْلُ
بِالِاخْتِصَاصِ انْصَبْ هُنَا كَمَا مَثَلُ (نَحْنُ بَنِي ضِبَّةَ أَصْحَابُ الْجَمَلِ)
بَعْدَ أَنَا وَنَحْنُ اسْمًا ظَاهِرًا وَأَنْتَ أَنْتُمْ بِفِعْلِ أَضْمَرَا
أَخْصُ أَوْ أَعْنِي وَيَأْتِي مَبْنِيَا كـ (أَنَا أَيُّهَا الرِّجَالُ مَعْنِي)
وَانْصَبْ بِمَا الْحِجَازُ مَثَلُ لَيْسَ وَالْغَهَا فِي مَا بِخَيْلٍ عَيْسَى
وَالْخَبَرُ فِي كَانَ وَاسْمٍ إِنَّ مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ كَمَا أَبْنَا
كَذَا إِذَا جَاءَتْ هُنَا التَّوَابِعُ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ أَيَّ تِلْكَ الْأَرْبَعُ

أَحْكَامُ الْعَدَدِ وَالْمَعْدُودِ

وَكُلُّ مَعْدُودٍ أَتَى بَعْدَ عَدَدٍ خَالَفَهُ فِي الْجِنْسِ وَهُوَ مُطَّرَدٌ
مِنَ الثَّلَاثِ هَاهُنَا لِلْعَشْرِ وَمَيَّزُوا مَعْدُودَهَا بِالْجَرِّ
مُضَافَةً نَحْوِ (سَبْعَ لِيَالٍ) وَسَبْعَةَ رَجَالٍ لَا أَطْفَالٍ
وَإِنْ تَرَكَّابُ ابْنٍ لِلْجَزَائِنِ بِالْفَتْحِ وَاسْتَثْنِ هُنَا الْاِثْنَيْنِ
وَأَفْرَدِ الْمَعْدُودَ فِيهَا وَانْصَبْ لَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ ذَا وَأَعْرَبْ
كـ (لِي هُنَا خَمْسَةُ عَشَرَ بَيْتًا) كَمَا لَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ بَنْتًا
وَقُلْ قَرَأْتُ الْقِصَّةَ الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ عِنْدَنَا كَذَا السَّابِعَةَ

واقراً لنا هنا الكتاب الخامس
مطابقاً لهذا في التذكير
كما تقول دائماً أحد عشر
وثنتا عشرة كذا اثنا عشر
عشر هنا ودع هديت السادس
كذا في التعريف والتكثير
مطابقاً هنا كما الحادي عشر
مطابقاً هنا كما الثاني عشر

ما يعمل من الأسماء عمل الفعل

وسبعة من الأسماء تفعل
اسم لفعلٍ مثل هيهات وصه
والمصدر المضاف في الأساس
أو مصدر منون كمثّل
واسم لفاعلٍ فإن كان بأل
كـ (القاتلين الملك الحُلاّجلا)
وإلا أن يكون ذا للحال
مع نفي أو وصف أو استفهام
كنحو (ما واف بعهدي أنما)
وكل اسم جاء للمبالغة
كمثّل (لبأساً لها جلالها)
واسم لمفعول كاسم الفاعل
كالفعل أيضاً صفة مشبهة
على ثبوت وصفها تدل
كنحو طاهر ثوب الغلام
فإن رفعت معمولاً ففاعل
في معمولاتها ما الفعل يعمل
ويّ واهّا وشتان ذا ومه
كمثّل (أكلهم أموال الناس)
(إطعام في يوم) هنا كالفعل
على الإطلاق أو جواله العمل
ومكرم من كان عنه راحلا
من دون أل هنا والاستقبال
أو مخبر عنه بهذا الكلام
كما أقدم زيد إليك ما؟
يكون كالفعل في ذي المعاملة
أو كـ (ضروب حينها رجالها)
كنحو معروف سويد الكاهلي
باسم لفاعل أتت مشبهه
لا حادث كالفعل يضمحل
وحسن وجه فتى الأحلام
وإلا مضمرًا حواه العامل

فانصبه إن شئت على التمييزِ	منكراً في حكمك العزيزِ
وإلا فانصبه كما المفعولِ	معرفاً هنا لذا المعمولِ
أو جرّه إن شئت بالإضافةِ	للو صفٍ نحو حسن الظرافةِ
واسمٌ لتفضيلٍ أتاكَ سابعا	لمضمّر فيه يكون رافعا
كـ (المؤمنون أفضل الرجالِ)	والرجلان أفضل الأبطالِ
كذا الزيدان الأفضلان بعدنا	والمسلّمات الفضليات عندنا
وعمرو أنقى من أخيه البكرِ	وهندٌ أحلى وأحبُّ السُّمْرِ

المجرورات

وَجُرَّ مجرورٌ بحرف جرٍّ	وبإضافةٍ عليه تجري
بمعنى في ومعنى من واللامِ	كـ (مكر الليلِ) أو دار السلامِ
وثوبٌ خزٌّ وغلأمٌ عمرو	وبابٍ برٍّ وبصيصٌ جمرِ
كذاك جُرَّ تابعُ المخفوضِ	كـ (خارج الزروع) لا العروضِ
ثم حروفُ الجرِّ جاءت أوّلا	فمن أرادها عليه عوّلا
تمّت بحمدِ الله ذي الجلالِ	سبحانه ذي المجدِ والكمالِ
وصلّى الله ما تغنّى القُمري	على نبينا ليوم الحشرِ

وتَمَّ الفراغ من نظمها فجر يوم الخميس

١٠ شوال ١٤٢٤ هـ = ٤ / ١١ / ٢٠٠٣ م



الفهرس

المقَدِّمة	٣
السعي الحثيث إلى فقه المواريث	١٢
المقَدِّمة	١٢
أسباب الميراث وشروطه وموانعه	١٣
أقسام الورثة	١٣
الوارثون من الرجال	١٣
الوارثات من النساء	١٤
أصحاب الفروض والتعصيب	١٤
من لا يُحجب من الورثة	١٥
ميراث ذوي الأرحام	١٥
أقسام الفروض	١٦
فرض النصف والربع والثلث	١٦
فرض الثلثين والثلث والسدس	١٧
باب الحجب	١٩
ميراث الحمل والمفقود والخنثى والغرقى	٢٠
حساب المواريث	٢١
الخاتمة	٢٣
الوصول إلى نظم علم الأصول	٢٦
المقَدِّمة	٢٦
الباب الأول: في الأدلة	٢٦

- ٣١ الباب الثاني: في الحكم والحاكم والمحكوم
- ٣٣ باب دلالات الألفاظ
- ٣٦ باب تعارض الأدلة والترجيح
- ٣٧ باب الاجتهاد والتقليد
- ٣٩ الإبريز في نظم كتاب الوجيز في القواعد الفقهية
- ٣٩ القواعد الكبرى
- ٤٤ القواعد الصغرى
- ٤٨ العذب القراح في علم الاصطلاح
- ٤٨ تمهيد
- ٤٨ أنواع الحديث من حيث الورد والثبوت
- ٤٩ الحديث من حيث القبول والرد
- ٥٤ الحديث من حيث الإضافة إلى القائل
- ٥٤ صفة التحمل والأداء وشروطهما
- ٥٥ ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها
- ٥٦ الحديث المقبول من حيث العمل به وعدمه
- ٥٩ رائعة الابتدا في نظم الآجرومية وقطر الندى
- ٥٩ الكلام وما يتألف منه وما يُعرف به
- ٦٠ باب الإعراب والبناء والتقدير
- ٦١ علامات الإعراب
- ٦١ - علامات الرفع
- ٦٢ - علامات النصب
- ٦٢ - علامات الخفض



- ٦٣ - علامات الجزم
- ٦٣ الإعراب بالحركات والحروف
- ٦٣ الإعراب بالحروف
- ٦٤ باب الأفعال
- ٦٥ - مرفوع الأسماء
- ٦٥ ١ - الفاعل
- ٦٦ ٢ - نائب الفاعل
- ٦٧ ٣ - المبتدأ وخبره ونواسخهما
- ٦٨ ٤ - كان وأخواتها
- ٦٨ ٥ - إن وأخواتها
- ٦٩ ٦ - ظنّ وأخواتها
- ٧٠ ٧ - التوابع:
- ٧٠ * النعت
- ٧١ * المعرفة والنكرة
- ٧١ * العطف
- ٧٢ * التوكيد
- ٧٢ * البدل
- ٧٣ * عطف البيان
- ٧٣ المنصوبات
- ٧٤ * المصدر
- ٧٤ * المفعول به
- ٧٥ * المفعول فيه

- ٧٥ * ظروف الزمان والمكان
- ٧٦ * الحال
- ٧٧ * التمييز
- ٧٧ * الاستثناء
- ٧٨ * باب لا النافية للجنس
- ٧٩ * المنادى
- ٨٠ * المفعول له
- ٨٠ * المفعول معه
- ٨١ * باقي المنصوبات
- ٨١ * أحكام العدد والمعدود
- ٨٢ * ما يعمل من الأسماء عمل الفعل
- ٨٣ * المجرورات

